الفصل السادس

ومازال التساؤل حائرا!!
لماذا العالم الإسلامي متخلف
رغم نموذجية نظامه إلهي المصدر؟!

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي، بالتطبيق على عصر العمرين
- المبحث الأول الريادة النموذجية للنظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (نموذج التعامل مع الأزمات الاقتصادية)
- المبحث الثاني بعض ملامح النظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز
- المبحث الثالث النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي ذي الأساس العمري المزدوج
- النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي
- حقيقة تخلف العالم الإسلامي، وأسبابه

الفصل السادس

ومازال التساؤل حائرا!!
لماذا العالم الإسلامي متخلف
رغم نموذجية نظامه إلهي المصدر؟!

لماذا هم متقدمون، ومستمرون في تصاعدهم.. وإبداعاتهم أيضا؟ ولماذا يرتضى المسلمون المعاصرون بالغوص المتدني في مستنقعات التخلف والتبعية المستمرة لغيرهم؛ رغم ما حباهم الله به من ثوابت نموذجية، شاملة، ودقيقة، ومرشدة بوضوح لا لبث فيه؟ !!!

مقدمة

بمتابعة النظريات الاقتصادية التي تم إعدادها بواسطة عقول بشرية محضة، لوحظ حرصها الشديد على فصل الدين عن العلم بشكل تام، تارة بحجة أن الدين للعبادة للخالق فقط، وأن شؤون الدنيا هي من شأن البشر وحدهم!!

كما لاحظنا الكم الضخم المبالغ في تنوعه الذاخر بالكثير من المتناقضات في النظريات الاقتصادية ونماذج النظم الاقتصادية التي بالغ بعضهم في إرساء دعائمها على شعارات

الحادية صريحة ومتبجحة تقوم على ادعاء أن الدين ما هو إلا اختراع بشري نشأ وترعرع في أحضان الظروف الاقتصادية المعيشية التي تربى فيها هؤلاء البشر، فأثر على فكرهم حتى قاموا باختراع الأديان التي يزعمون أنها سماوية وإلهية المصدر.

وبسرد بعض الخصائص الهامة لأكثر النظم الاقتصادية تناولا وشيوعا وهى النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، والنظام الإسلامي، تأكدت موضوعية الخصائص التي يتسم بها النظام الإسلامي حيث إنه يقوم على ركائز صحيحة قابلة للقبول العام من الراشدين غير المتعصبين لدين ولا لجنس ولا لجنسية.

فالنظام الاقتصادي الإسلامي يشمل في أسسه كل ما نادت به النظريات والأنظمة البشرية المتطرفة، لكن بشكل وسطى معتدل، محايد، لا يفرق بين لون ولا جنسية، يراعى كل البشر، بل وكل الكائنات الحية بتقديم تعاليم لكيفية التعامل معها بالرأفة والإحسان، بحيث تصب المنافع كلها في النهاية في مصب الإنسان الاقتصادي الرشيد بالمفهوم الإسلامي وليس بالمفهوم البشرى المذهبي المتحيز.

وعلى غير الطبيعي، فبتتبع تطور النظام الاقتصادي الإسلامي وتطبيقاته على أرض الواقع، لوحظ إنه يعانى من تهميش شديد غير مقبول، خاصة مع عزوف المسلمين أنفسهم عن تطبيقه لتبعيتهم المنبهرة بدنيا الغرب المرفه بدنيوات يعتبرها الإسلام "جنة الكافر فقط"!!!

غير أن هذا لا يمنع أن النظام الاقتصادي الإسلامي قد شهد حقبة رعاية وازدهار له في فترات قيام الدولة الإسلامية القوية خاصة في عهدي عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، وذلك على الرغم من الابتلاءات التي تفاقمت في العهد الأول، وبرغم تناقض الحال مع الرخاء الشديد الذي تمتع به العهد الثاني في فترة وجيزة لا تتعدى عامين، مما يدل على نجاح تطبيق النظام المذكور وإمكانية تطويعه لأية ظروف وأحوال تكتنف البلاد.

ومن المنطلق الأخير، نبدأ هذا الفصل أولا بعرض بحث متكامل حول نموذجي النظام الاقتصادي في عهد العمرين، مع استعراض أهم الخصائص التي تميز بها كلا النظامين، والوقوف على أسباب نجاح كل منهما رغم تطبيقهما في ظروف مختلفة. حيث

يفيد هذا العرض في إلقاء الضوء على كيفية استنباط معايير عامة وشاملة تصلح للتطبيق في زماننا المعاصر أيضاً، والاستدلال على أن ثبات الركائز الشرعية التي يقوم عليها هيكلي النظامين (المتمثلة في أصول توجيهية إلهية المصدر) لا يعوق أبدا إمكانية استخدام ذات الركائز، مع اختلاف أساليب التطبيق وفقا للظروف الخاصة بكل تأكيد، وذلك عملا بالإقرار النبوي الشريف "أنتم أدرى بشئون دنياكم"، وإجازة من الخالق عز وجل لتنوع التطبيقات وفقا لظروف كل مجتمع وأحواله المختلفة مع الآخرين ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ (المائدة: 48).

كفاءة النظام الاقتصادي الإسلامي، بالتطبيق على عصر العمرين

مقدمة:

في الآونة الأخيرة شهد العالم صراعاً قوياً متنامياً بين الحضارات، وبالتالي بين الأنظمة المختلفة. وكان الصراع الأكثر ظهوراً يبدو بين النظم الرأسمالية الغربية التي تتبع فلسفة السوق الحر Free Market، والنظم الشيوعية والاشتراكية التي تقوم على المركزية وهيمنة الدولة الكاملة socialism. وفى خضم تلك الصراعات، غاب النظام الإسلامي عن المشهد تماماً بفعل عوامل كثر مثل الغزو الاستعماري والثقافي الغربي، والصراعات الدنيوية بين المسلمين.

وفى نهاية الثمانينات، انتهت الحرب الباردة بين القطبين المهيمنين على العالم بانهيار الاتحاد السوفيتي الممثل للنظام الشيوعي وتفتته إلى دويلات صغيرة استقلت غالبيتها واتخذت منحى مختلف تماماً، ومنها بزغت بعض الدويلات الإسلامية حيث كان شعوبها يمثلون أقليات إسلامية وقت الوصاية السوفيتية عليها مثل كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزيا... الخ. وتربع النظام الرأسمالي على عرش التطبيق العالمي في إطار ما يسمى "النظام العالمي الجديد" New World Order. فنتيجة لتوحد القطبية الأمريكية المهيمنة على العالم، تم فرض النظام الرأسمالي (المسمى أيضاً بنظام السوق الحر) على كل دول العالم بما فيها الدول الإسلامية والنامية والدول الاشتراكية أو الشيوعية ذاتها.

ولقد صاحب فرض سياسات التحول الهيكلي على دول العالم أزمات اقتصادية طاحنة أدت إلى اشتعال الثورات الشعبية العنيفة في دول أمريكا اللاتينية والصين، وامتدت إلى المنطقة العربية – مؤخراً – بما يعرف بثورات الربيع العربي. وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية كانت هناك محاولات مستميتة لاستعادة النظم الشيوعية من جديد. وفى خضم تلك الأحداث بزغ العملاق الإسلامي في محاولة لاستعادة مجد الأمة الإسلامية القوية في فترة ما من الزمن الماضي.

وأصبح العالم كله يمر الآن بمنعطف خطير ومرحلة انتقالية تتصارع فيه ثلاث تيارات من أجل توجيه الدفة نحو نظامها المنشود: نظام اقتصادي سياسي رأسمالي غربي ما زال يمسك بتلابيب السلطة والهيمنة العالمية، يحاول تثبيت تلك الهيمنة من خلال ابتداع ما يطلق عليه بالطريق الثالث Third Way، ونظام اقتصادي سياسي شيوعي استيقظ من غفوته وبدا في النهوض من كبوته على يد فئات عريضة من مريديه في كل أنحاء العالم متضمناً ذلك الدول العربية موضع احدث تيار للثورات الشعبية الحالية، وتطبيق إسلامي نموذجي شامل يسعى الإسلاميون إلى إحيائه وإلى تبصير العالم بفعالياته مؤكدة النفع، والتي يمكن أن تنتشل العالم من هوة الأزمات الاقتصادية والأخلاقية العالمية التي أصبحت كل الدول عاجزة عن إيقاف اتساعها المرعب والمنذر بابتلاع دول العالم اجمع وسحبها إلى دنيا التخلف والضياع.

ومن المنطلق الأخير يبدأ البحث الحالي بتركيز جل اهتمامه على الإطار المرتقب للنظام الاقتصادي الإسلامي المنشأ والهوية والتطبيق وذلك من خلال عرض نموذجي النظام الاقتصادي الإسلامي في عهد العمرين: "عمر بن الخطاب، وعمر بن عبدالعزيز"، لعل ذلك يساعد على استنباط بعض الأسس والركائز الهامة لنظام اقتصادي إسلامي صالح للتطبيق المعاصر.

الهدف من الدراسة:

إبراز بعض الجوانب الاقتصادية الهامة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي تم فيه تقديم نموذج متميز لكيفية مواجهة الأزمات الاقتصادية الطاحنة والمرتبط بما يطلق عليه

عام الرمادة أو عام القحط. وكذلك إبراز ذات الجوانب في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز الذي عرف إنه عهد الرخاء الاقتصادي المتميز، ثم استنباط معادلة كيفية أو نوعية لأهم المتغيرات الاقتصادية المفترض تأثيرها بشكل معنوي على كفاءة وفعالية النظام الاقتصادي الإسلامي.

أهمية الدراسة:

محاولة تقديم نموذج موضوعي محدد لعناصر النظام الاقتصادي الإسلامي القابلة للتطبيق المعاصر ليس فقط في الدول الإسلامية، ولكن أيضاً في دول العالم اجمع باعتباره الأولى بالتطبيق كطريق "ثالث" منقذ للعالم مما يعانيه من أزمات اقتصادية طاحنة. ولنعتبر تلك الدراسة نبتة تتطلب من يرويها ويستزرع ويحصد ثمارها من باحثين آخرين، ومسئولين جادين.

منهج الدراسة:

استخدام المنهج التاريخي بتتبع تحليلي مقارن للعناصر الاقتصادية التي يتضمنها النظام في عهدي عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز. واستخدام المنهج التحليلي (النوعي أو الكيفي) في استنباط نموذج اقتصادي للنظام الاقتصادي الإسلامي يتمثل في معادلة تتكون من متغير تابع (النظام الاقتصادي الإسلامي ودرجة كفاءته وفعاليته)، وعدة متغيرات مستقلة يفترض أنها الأكثر تأثيراً في فعاليات النظام المرتقب، والتي سيتم استنباطها من خلال التحليل المقارن المستهدف. مع الاسترشاد ببعض الأصول الشرعية لدواعي التوثيق والتدليل على نموذجية المعروض، وذلك على أمل تحويل ذلك النموذج النوعي إلى نموذج قياسي من خلال دراسات تالية.

والسبب في أن التحليل المستخدم سيكون نوعياً يكمن في أن ما تقوم به الدراسة هي فكرة جديدة ومحاولة جريئة من أجل تحديد المتغيرات الملائمة، لكن محدودية الوقت والجهد

لا يتيحان فرصة تحصيل بيانات وتطبيق الخطوات التحليلية القياسية عليها، كما أن تلك

المحاولة تتطلب أولا دعم وتأكيد من قِبل الدوائر العلمية المختصة، بحيث يمكن للباحثين المهتمين أن يكملوا تلك المبادرة بخطوات متتالية أكثر عمقاً وتحليلاً، تستخدم فيها الوسائل القياسية المناسبة.

نطاق الدراسة:

تناول النظامين الاقتصاديين في عهدي عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز رضي الله عنهما فقط كنموذج محوري مستهدف للدراسة التحليلية المقارنة مع بعض الإضافات البسيطة حين يتطلب العرض والتحليل ذلك. وسوف يحظى الجانب الاقتصادي الاهتمام الأساسي من العرض والتحليل، لكن ذلك لا يمنع من وجود تداخلات أخرى سياسية وسلوكية وغيرهما مما يستلزم العرض والتحليل شمولهما لدواعي التكامل والتناسق فيما يتم عرضه وتقديمه.

خطة الدراسة:

ستقوم الدراسة على ثلاثة فصول، في أولهما يتم تناول أهم العناصر والجوانب الاقتصادية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفى الفصل الثاني يتم عرض مناظر لتلك العناصر أو الجوانب الاقتصادية في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز. وفى الفصل الثالث يتم استخلاص عرض مقارن لما تم التوصل إليه مع استنباط المعادلة النوعية لأهم المتغيرات المؤثرة في فعاليات النظام الاقتصادي الإسلامي ثم نختتم الدراسة بخلاصة وبتقديم بعض المقترحات التي يؤمل أن تفيد مع الأحداث الانتقالية الراهنة.

المبحث الأول

الريادة النموذجية للنظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ

(نموذج التعامل مع الأزمات الاقتصادية)

مقدمة:

عمر بن الخطاب هو أحد العمرين اللذين دعا رسول الله ﷺ بأن يعز الإسلام بهما بقوله ﷺ: (اللهم اعز الإسلام بأحب العمرين إليك): بعمرو بن هشام (أبو جهل) أو عمر بن الخطاب"[1]. تعلم المصارعة والفروسية والشعر والتجارة التي اغتنى من ممارستها، كان يصنع الصنم من العجوة ثم إذا جاع يأكله ويصنع غيره ثم يأكله.... الخ. منَّ الله عليه بالإسلام بعد استماعه إلى آيات من سورة طه وتدبره في معانيها وإطلاق قولته الشهيرة: "ما هذا بكلام بشر" فاسلم وعمره يقارب الثلاثين. بعد توليه الخلافة، سأله شاب مسلم: "يا أمير المؤمنين أكنت ممن يفعلون هذا أتعبد الأصنام؟ الم يكن عندكم عقل؟ فقال عمر له: "يا بني كان عندنا عقل ولكن لم يكن عندنا!".

وفيما يلي، نورد بعض من انجازاته خاصة في عهد خلافته ذات الطابع الفريد.

---

(1) ويلاحظ أنه قد وردت روايات مختلفة لفظياً حول الدعاء المذكور ومنها "اللهم اعز الإسلام بأحب العمرين إليك": بعمرو بن هشام (أبو جهل) أو عمر بن الخطاب، فكان عمر أحب الرجلين إلى الله (أخرجه الترمذي، 5/ 617)، والرواية الأخرى: "اللهم اعز الإسلام بأحب الرجلين إليك، بأبى جهل بن هشام، أو بعمر بن الخطاب، قال: وكان أحبهما إليه عمر" (الترمذي 3682) المناقب وصححه الألباني صحيح الترمذي (2907). وفى رواية ثالثة: "اللهم أعز الإسلام بأحد العمرين، عمر بن الخطاب أو عمرو بن هشام". قال "وكان أحبهما إليه عمر". والشاهد الاتفاق على دعوة النبي ﷺ لله عز وجل بدعم الإسلام بأحد هذين العمرين تحديد مع تفضيل عمر بن الخطاب الذي اعتنق الإسلام بالفعل.

تعريف عام بعمر بن الخطاب ﷺ، وبعض المواقف والانجازات المتميزة قبل توليه الخلافة:

أولا: من هو عمر بن الخطاب؟

هو قرشي الأصل ويجتمع نسبه مع رسول الله ﷺ في كعب بن لؤى بن غالب، ولد بعد عام الفيل بثلاث عشرة عاماً، اسلم في ذي الحجة من العام الهجري من النبوة وهو في حوالي السبع وعشرين من العمر (بعد إسلام حمزة بثلاثة أيام)، تولى الخلافة للأمة الإسلامية صباح الثلاثاء في أواخر جمادي الآخرة عام 13 هجرية، تم طعنه فجر الأربعاء في أواخر ذي الحجة عام 23 هجرية، توفى ودفن صباح الأحد محرم 24 هجرية، استمرت ولايته عشرة أعوام وخمسة أشهر وواحد وعشرون يوماً. قيل أن عمره وقت وفاته كان 63 عاماً، وقيل 65 عاماً وبضعة أشهر (على الصلابي، 1426هـ - 2005م؛ محمد صديق المنشاوى، 2002؛ كمال بسيوني، 93).

كنيته وبعض صفاته: اشتهر بلقب "الفاروق"، لأنه اظهر الإسلام بمكة بعد أن كان يعتنق في الخفاء ومن ثم، فقد فرق الله به بين الكفر والإسلام، وبين الباطل الزهوق والحق الدامغ، كما يلقب بـ "ثانى الخلفاء الراشدين" الذين أمر الرسول ﷺ بإتباعهم في الحديث الصحيح: "فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة" (أبو داود والترمذي واحمد وابن ماجة والحاكم عن العرباض بن سارية)، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وينظر إليه كأحد كبار أصحاب الرسول وأقربهم إليه، كما يعتبر من أحد أشهر القادة في التاريخ الإسلامي. من مبادراته الخالدة: جمع القرآن، التقويم الهجري، إنشاء عملة نقدية إسلامية الطابع، والوقف بخطة ذاتية.

كان قوى البنية، شديد المهابة، طويل طرف الشارب، فكان إذا غضب أو حزن لأمر ما يمسك بشاربه ويفتلها، كان إذا مشى أسرع، وإذا تكلم أسمع، وإذا ضرب أوجع (المراجع السابقة). ومن شدة قولته للحق وثقته في تحقيقه، كان بعض المسلمون يخشون

اللجوء إليه للاقتضاء بحكمه خشية افتضاح أمرهم المثير للريبة وهو الذي قال عنه الرسول ﷺ "إني لأنظر إلى شياطين الإنس والجن قد فروا من عمر" (أخرجه الترمذى 5/ 580). وقال عنه على بن أبى طالب: "خير هذه الأمة بعد نبينا أبو بكر، ثم عمر رضي الله عنهما" (البخاري 3468) كان يجمع بين الصفات المتقابلة المطلوبة كل في وقتها مثل الشدة مع اللين، الدقة والحزم مع المرونة... الخ.

ثانيا: بعض مواقف عمر المتميزة قبل أن يتولى الخلافة:

1- في عهد النبوة الشريفة:

(أ) موقفه من معاهدة صلح الحديبية:

كان حزيناً لصلح الحديبية الذي تم مع أعداء الإسلام. فذهب إلى رسول الله ﷺ وأبدى تحفظه قائلاً: يا رسول الله؟ السنا على حق وهم على باطل؟ قال: "بلى"، قال: أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار" قال: "بلى". قال: ففيم نعطى الدنية في ديننا، ونرجع لما يحكم الله بيننا وبينهم؟... وبرغم ردود النبي ﷺ، كان يشعر بالغيظ الشديد فذهب إلى أبى بكر وأجرى معه ذات الحوار ليسمع ذات الإجابة المتوافقة مع ما قاله رسول الله ﷺ. ثم نزلت بعد ذلك سورة الفتح ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ ﴾، فأرسل رسول الله إلى عمر واقرأه إياها، فقال له عمر: يا رسول الله، أو فتح هو؟ قال: "نعم". فطابت نفسه ورجع، ثم شعر بعد ذلك بندم شديد على مخالفته وعدم تبصره بما قاله الرسول ﷺ ودعمه الصديق أبو بكر بعد ذلك، فقال: فعلت لذلك أعمالا، ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى واعتق من الذي صنعت يومئذ مخافة كلامي الذي تكلمت به حتى رجوت أن يكون خيراً (صفى الرحمن المباركفورى، 1431هـ/ 2010م، ص 301).

وتؤكد تلك القصة على مفارقات طابع عمر بن الخطاب الذي لا يقتنع بالأمور بسهولة، ويعمل عقله وفكره المنطقي كثيرا، ثم إذا أدرك الدليل الذي يظهر خطأ منظوره يعود على الفور إلى جادة الصواب، ثم يعلن توبته وندمه إلى الله عز وجل بكل الوسائل العملية الممكنة من صدقة وصيام وصلاة وغيرها خشية من الله وتقوى.

(ب) شدته في آرائه التقييمية مثل اعتبار الكبيرة سالبة للدين، ثم رضوخه لتوجيه النبي الحكيم:

فعندما توجه النبي ﷺ إلى فتح مكة بعد نقض قريش لصلح الحديبية - كتب "حاطب بن أبى بلتعة كتاباً إلى أهل مكة يحذرهم ويخبرهم فيه بنبأ تحرك النبي ﷺ لكن أمره افتضح بوحي إلهي إلى النبي الكريم وطلب عمر بن الخطاب ضرب عنق ذلك الشخص باعتباره منافقاً باعتباره أبطن خلاف ما اظهر واعتبر ما فعله متنافياً مع الإيمان الذي خرج يجاهد مع النبي من أجله. لكنه علم من النبي الكريم أن ما ارتكبه "حاطب" يعتبر كبيرة (تتمثل في التجسس) لكنه مع هذا، يظل مؤمناً. فتحول عمر بن الخطاب عن رأيه وظل يبكى من الخشية والتأثر بما ورد خطأ عن تقييمه بعدم إيمان "حاطب" قائلا: الله ورسوله اعلم. (على الصلابي، مرجع سبق ذكره، ص 48).

(ج) تنافسه الدائم مع أبى بكر في أعمال الخير الفاعلة:

﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾﴾ (المطففين: 26) - كان عمر وأبو بكر يتنافسان بدون أن يدرى كلّ؛ في رعاية امرأة ضريرة كبيرة السن. فعن عمر بن الخطاب قال: "كنت أتعهد عجوزاً كبيرة عمياء في بعض حواشي المدينة من الليل، فاستقى لها، وأقوم بأمرها، فكنت إذا جئتها وجدت غيري قد سبقني إليها، فأصلح ما أرادت، فجئتها غير مرة كيلا أُسبق إليها، فرصدت من يأتي إليها، فإذا هو بأبي بكر الذي يأتيها وهو يومئذ خليفة - فقال عمر: "أنت هو لَعَمْرِي" (السيوطي: تاريخ الخلفاء 1/ 74 بتصرف، منقول من راغب السرجاني، 2010، ص 428).

وذات يوم وقف النبي ﷺ خطيباً يحث الصحابة على الإنفاق والصدقة، وكان من بين هؤلاء الصحابة عمر بن الخطاب الذي انشرح صدره وتهلل وجهه، لأنه وافق مالاً عنده، فقال عمر: اليوم اسبق أبا بكر. فقام مسرعاً يسبق الريح، ثم عاد وقد تعلقت بيده صرة كبيرة من المال وضعها بين يدي رسول الله ﷺ. نظر النبي إلى هذه الصرة الكبيرة ثم استقبله بنظره قائلاً: ما أبقيت لأهلك؟ قال عمر: أبقيت لهم مثله. ثم انصرف عمر إلى جوار النبي وما هي إلا هنيهة حتى دخل أبو بكر المسجد حاملاً بين يديه صرة أكبر وأعظم

من التي جاء بها عمر، فوضعها بين يدي النبي. تبسم النبي ﷺ قائلا: ما أبقيت لأهلك؟ أجابه بكلمات خاشعة: أبقيت لهم الله ورسوله. حَرَك عمر رأسه إعجابا بالصديق قائلا: لا أسبقك إلى شيء أبدا يا أبا بكر" (أخرجه أبو داود في الزكاة رقم (1678)، والترمذي في المناقب رقم (3675)، منقول من محمد صديق المنشاوي، 2002، ص 11).

وعلى الرغم من تلك العلاقة الحميمة بين عمر وأبى بكر، فكثيراً ما اختلفا في الرأي والتوجه، ولكن كان ذلك الخلاف دائماً يتحلى بآداب الإسلام السامية. **ومن مظاهر تلك الخلافات نذكر على سبيل المثال لا الحصر:**

- قبل الحديث عن صور الخلاف المذكور نود التركيز على أن بيعة أبى بكر للخلافة، كان القرار الحاسم الذي صدر بشأنها قد أطلقه عمر بن الخطاب حيث كان هناك سجال بين الأنصار والمهاجرين على تولى الخلافة من شخص من بينهم فإذا بعمر يقول بصوت جهوري: "ابسط يدك يا أبا بكر أبايعك" فبسط أبو بكر يده فبايعه عمر وهو يقول: "ألم يأمر النبي أن تصلى أنت بالمسلمين؟ فأنت خليفة رسول الله. فنحن نبايعك لنبايع خير من أحب رسول الله منا جميعاً". (كمال بسيوني، 93، ص 98).
- لكن برغم مبايعته له، اختلف عمر مع أبى بكر في شأن إرسال جيش أسامة بن زيد لغزو الروم، والذي كان رسول الله ﷺ قد جهزه لذلك الغرض ثم توفى قبل اكتمال المهمة، وكان دافع عمر لذلك الاعتراض هو الاستجابة لتذمر كثير من المسلمين نتيجة لصغر سن أسامة الذي لم يكن قد بلغ العشرين عاماً بعد، ولأنه برغم ذلك سيتولى قيادة كبار المسلمين مثل أبى بكر وعمر. لكن أبو بكر أصر على تنفيذ ما بدأ الرسول بفعله قائلاً: "إني والله ما ادع أمرا رأيت رسول الله يصنعه إلا صنعته"... ونفذت مشيئة أبى بكر رغم اعتراض عمر.
- وفى واقعة اختلاف أخرى حول قرار أبى بكر بقتال مانعي الزكاة، تحفظ عمر كثيراً على ذلك القرار لاعتقاده بأن تلك الفئة من العتاة الأشداء، وبأن أبى بكر لا طاقة كافية له بمواجهتهم. وفى ذلك قال لأبى بكر: "إن رسول الله كان يقاتل العرب بالوحي، والملائكة يمده الله بهم. وقد انقطع ذلك اليوم" ثم يستطرد بقوله: "ألزم

بيتك ومسجدك فإنه لا طاقة لك بقتال العرب" ولكن مع إصرار أبى بكر أذعن عمر لرأيه قائلا: "والله ما هو إلا أن رأيت الله شرح صدر أبى بكر للقتال، فعرفت إنه الحق"... وفى تلك الجولة، نفذ أيضاً رأى أبى بكر مع استمرار العلاقة الطيبة بين الصحابيين الجليلين.

- أما في المثال الثالث، فقد اختلفت النتائج، وكان ذلك في حالة إعلان عمر مبادرته بجمع القرآن. فمع كثرة الحروب والغزوات وتساقط كثير من الشهداء من حفظة القرآن، خشي عمر من نسيان القرآن أو من تحريفه. فذهب عمر إلى أبى بكر في المسجد وقال له: "إن القتل قد استحرَ بقراء القرآن يوم اليمامة، وإني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن كلها، فيذهب قرآن كثير، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن". وفى البداية تحفظ أبو بكر على ذلك الاقتراح لأنه يحرص دائما على ألا يفعل ما لم يفعله رسول الله. لكن عمر ظل يراجع أبو بكر حتى اقتنع ونفذ ذلك الاقتراح وفى ذلك قال أبى بكر: "قلت لعمر: كيف افعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال عمر: هو والله خير، فلم يزل عمر يراجعني فيه حتى شرح الله لذلك صدري، ورأيت الذي رأى عمر (كمال بسيوني، المرجع السابق، ص 117).

والواقع أن ما سبق سرده، يقدم في طياته فكرة كافية عن عمر بن الخطاب الخليفة والقائد والزعيم النموذجي للأمة الإسلامية، وكيف كان يتحلى بصفات وبسلوك كافية لأن تؤهله للاضطلاع بما أراد الله له من مسئوليات جسام، وللقدرة على النهوض بالأمة الإسلامية في عهده إلى آفاق التقدم والهيمنة العالمية، على الرغم من الأزمة الطاحنة التي ابتليت أمته بها والتي سميت بعام الرمادة كناية على قسوتها الشديدة. وفيما يلي بعض الانجازات الريادية التي قدمها عمر بن الخطاب لأمته الإسلامية وتركها للأجيال التالية كدروس وعظات يمكن الاسترشاد بها خاصة في الفترة الانتقالية المعاصرة.

بعض ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي في فترة خلافة عمر بن الخطاب:

وكما تم التنويه، فسوف يتم تطعيم تلك الملامح بعناصر تكميلية قد لا تكون ذات طبيعة اقتصادية بحتة، لكنها مع ذلك تتماذج معها في تأثيرها المشترك حول سير وتنامي النظام العمري آنذاك.

أولا: ربط الملكية الفردية بالمصلحة العامة:

فالنظام الرأسمالي يقوم على تغليب الملكية الفردية حتى إن تسبب ذلك بالإجحاف بحق الأكثرية الذين يعانون من الفقر والحاجة، والنظام الشيوعي يغلب الملكية العامة، حتى أن أدى ذلك إلى ظلم الأكثر صدقاً وجدية وبذلاً للجهود في عملهم المهني والتنموي المطلوب. ومعروف أن الإسلام هو دين الوسطية الذي يقر الملكية الفردية أو الخاصة ويشجع على الذود عنها "من قُتِل دون ماله فهو شهيد، من قُتِل دون دمه فهو شهيد، ومن قُتِل دون دينه فهو شهيد، ومن قُتِل دون أهله فهو شهيد: (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج2، 6445، ص 110). كما يأمر بأشياء لابد من إتاحة امتلاكها للعامة لأنها ضرورية لتلبية احتياجات معيشية أساسية "الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار". وكان عمر بن الخطاب حريصاً على المواءمة بين هاتين القاعدتين المتقابلتين بحيث لا يغبن في عهد من له ملكية خاصة، ولكن على ألا يكون ذلك على حساب المصالح العامة. وفى ذلك نورد الآتي:

1- اضطر عمر لأسباب سياسية وحربية لإجلاء نصارى نجران، ويهود خيبر من قلب شبه الجزيرة العربية ويرسلهم إلى العراق والشام. وإقرارا لحق ملكياتهم الخاصة التي تركوها في المنطقة المحظورة عليهم، أمر بإعطائهم أراض في الأماكن الجديدة كبديلة لما تركوا من أراضي في الموطن الأصلي (وهو ما يمكن إتباعه حالياً في حالات إنشاء وتوسيع المرافق العامة).

2- في عمليات توسيع للمسجد الحرام في مكة، اضطر عمر إلى انتزاع ملكية بعض الدور القائمة في المنطقة المعنية وذلك لضرورة ملحة. لكنه احتراماً لتلك الملكيات الخاصة قدم تعويضات عادلة للفئات المتضررة (وهو ما يمكن إتباعه حالياً في حالات مماثلة).

3- ومراعاة للمصالح العامة التي يمكن أن تضار ببعض أنماط الملكيات الخاصة، تبرز قصة بلال بن الحارث المزني الذي كان قد طلب من رسول الله ﷺ أن يستقطعه أرضا، فاقطعه الرسول مساحة كبيرة من الأرض ورأى عمر أن ما استحوذ عليه الرجل هو أكبر بكثير مما يستحق امتلاكه بدليل إنه لم يستغلها بكاملها، وبالتالي رأى عمر أن المسلمين أحق بذلك الجزء غير المستغل فأخذه منه وضمه إلى الممتلكات العامة للمسلمين. وبذلك تم إرساء قاعدة هامة في مجال الاستثمار الفعال للملكيات الخاصة، جديرة بالاقتداء المعاصر، وهى أن لولى الأمر أن يتصرف بما يحول دون إساءة استغلال الملكيات الخاصة وإهدارها بشكل يضر بالصالح العام. (على الصلابي، مرجع سبق ذكره، ص 101).

ثانيا: رفض المساواة المطلقة بين البشر، وكذلك رفض الطبقية العنصرية الظالمة:

فمما يؤخذ على النظام الرأسمالي إنه يتطرف بقسوة لصالح الطبقة الثرية على حساب كل الطبقات الضعيفة الأخرى. أما النظام الشيوعي فهو يدعى إنصاف الطبقات الفقيرة، مع إنه يتميز بتطرف لصالح طبقة "البروليتاريا" على حساب رجال الأعمال والمستثمرين ذوى الكفاءات المتميزة، بل لقد أثبتت التجارب التاريخية الواقعية اتصاف ذلك النظام بديكتاتورية بالغة القسوة حتى أنها تصل إلى تكميم الأفواه وإلى توقيع عقوبات صارمة على المخالف لقوانين الدولة. أما النظام الإسلامي القائم على العدل والموضوعية، فهو لا يقر بوجود مساواة مطلقة بين البشر وذلك ضماناً للتواصل والتعاون البشرى في إعمار الأرض وتوفير مقتضيات المعيشة بشكلها المتكامل وفى ذلك يقول الله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ (الزخرف: 32) ومن أجل تأصيل تلك القاعدة وتوضيح أنها تنطوي على منتهى العدل يذكرنا الحديث الشريف بتفاوت الكفاءات والقدرات بين البشر "كل ميسر لما خُلق له" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، مج 2، 4561، ص 837). وحدد الإسلام معياراً حاسماً للمفاضلة بين البشر وهو "التقوى" "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى".

وعلى ذات النهج الوسطى، كان عمر بن الخطاب ﷺ لا يشجع على الطبقية العنصرية، ولكنه لا يسمح أيضاً بالإلغاء التام للفوارق بين أفراد الأمة. ففي المناسبات الاجتماعية والرسمية، كان يدعو إلى منح أولوية المجالس لأهل الشرف وأهل القرآن والتقوى والدين أولا، ثم يجئ بعد ذلك حق العامة. ويتبين ذلك من كتابه إلى أبى موسى الأشعري الذي ذكر فيه: "بلغني انك تأذن للناس جماً غفيراً"[1] فإذا جاءك كتابي هذا فأذن لأهل الشرف، وأهل القرآن، والتقوى والدين، فإذا أخذوا مجالسهم فأذن للعامة" وبرغم ذلك، فعندما علم عمر بأن السادة لم يشركوا الخدم معهم في الطعام أنب هؤلاء السادة قائلاً: "ما القوم يستأثرون على خدامهم؟ " ثم دعا الخدم لمشاركة أسيادهم في تناول الطعام من ذات الأواني. (عباس العقاد 1410هـ/ 1990م، ص 113)

ثالثا: المنهج العمري في مواجهة مشكلة الفقر بأسلوب إيجابي وموضوعي:

فالنظام الرأسمالي يستهجن فئة الفقراء ويعتبرهم فئة ضعيفة لا مكان لها في ظل المنافسة الشرسة التي لا تبقى سوى على الأقوى. والنظام الشيوعي يبالغ في شعارات التعاطف مع الفقراء لدرجة إنه يصيب الجادين والمجتهدين في أعمالهم بإحباط شديد لأن الضعفاء من الكسالى يتعايشون على حسابهم هم. أما في النظام الإسلامي فعلى الرغم من الحث على التكافل الاجتماعي وإعانة كل ذي حاجة، إلا إنه يرفض التسول والتواكل ومن يرضون لأنفسهم أن يكونوا أياد سفلى، فالإسلام دين رفعة واعتزاز لا ذل وانكسار.

ومن هذا المنطلق كان عمر بن الخطاب يحث كل أفراد المجتمع على العمل من أجل التكسب والعيش الكريم ودعا الجميع إلى "أن يتعلموا المهنة، فإنه يوشك أن يحتاج احدهم إلى مهنة وإن كان من الأغنياء" لكنه يحذر الفقراء من الارتكان إلى العيش على الصدقات والعطايا مع قدرتهم على العمل فيقول لهم: "يا معشر الفقراء، ارفعوا رؤوسكم، فقد وضح الطريق، فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالاً على المسلمين".

---

(1) جميعاً الشريف مع الوضيع في ذلك الاجتماع.

لكن عمر مع هذا لم يتجاهل الفئات الحساسة من غير القادرين على التكسب ولا العمل لكبر أعمارهم أو إصابتهم بأمراض أو إعاقات تعجزهم عن الحركة أو لأنهم أطفال أو يتامى أو أرامل... الخ ومن ثم فقد أنشأ بيت الدقيق لإغاثة الجياع وتقديم الطعام لمن يفتقده، وكذلك أوقف أرضا كان يملكها لكي يتم التصدق بريعها للفقراء وللغزاة.

ويبدو أن أمر الفقراء كان قد احتل حيزاً متزايداً من اهتماماته وهو في أواخر حياته، حتى دفعه ذلك لقولته الشهيرة: "لو استقبلت من امرئ ما استدبرت[1] لأخذت فضول[2] أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء".

رابعا: النموذج العمري في كيفية مواجهة الأزمات الاقتصادية:

وامتداداً لما تقدم، فقد واجه عمر بن الخطاب تحدياً اقتصادياً بالغ الصعوبة والتعقيد برغم ما حققه من نجاحات في تكوين دولة إسلامية واسعة وقوية. ففي العام الثامن عشر للهجرة، حدثت مشكلة مجاعة بالغة القسوة حتى سمي ذلك العام بعام الرمادة، لأن الريح كانت تذرو تراباً كالرماد. وقتها اشتد القحط والجوع حتى أن الوحوش كانت تأوي إلى الإنس، وكانت المواشي تموت جوعاً، وإذا ذبحت شاه كان الرجل يعافها من قبحها. **وفيما يلي موجزاً لكيفية تعامل عمر مع تلك الأزمة الكؤود:**

1- كان حريصاً على التعامل مع الأزمة ومع الناس **بحزم شديد** حرصاً على عدم حدوث حوادث شغب أو بلبلة بين الناس، وذلك مع تفعيل الدور الرقابي الصارم من قِبل المسئولين.

2- استنهاض همم المسئولين **للتعاون التكافلي**، مع إعادة **توزيع المتاح** من الطعام بنقله من أماكن الوفرة إلى أماكن حدوث الشح الكامل، ودعا الأغنياء لتقديم الفوائض لديهم من أجل إعادة توزيعها على المنكوبين.

---

(1) أي لو رجع عمري إلى ما فات.

(2) ما زاد عن حاجاتهم – وغالباً ما قصد هنا تحصيل مزيد من الضرائب من الثروات الفائقة وإعادة توزيعها على الفئات المحرومة. لكن تركيز عمر كان على **الفوائض** المتبقية وليست الممتلكات ذاتها.

3- ضرب من **نفسه قدوة**، حيث حلف ألا يذوق لحماً ولا سمناً حتى تتحسن أحوال الناس، ولقد أجمع الرواة على أن عمر كان صارماً في الوفاء بذلك القسم. ومن أروع ما قال في هذا الصدد: **"كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يمسني ما مسهم"** (تاريخ الطبري: (5/ 78). وبذلك أرسى أحد المعايير المتعلقة بفن الحكم الرشيد وهو المعايشة المشتركة للحاكم مع رعيته خاصة وقت الأزمات حيث تصبح الضغائن أكثر انتشاراً وتقل درجات احتمال المصابين بالكوارث لرؤية غيرهم في حياة ترف بينما يتضورون جوعاً ويتعرضون لويلات الفقر ومهلكاته. بل إنه طبق ذات المعيار على أسرته، وحتى على صغيره. فقد وجده يحمل ذات مرة قطعة من البطيخ، ولم يسكت عنه إلا بعد أن تأكد من إنه اشتراها بكف من نوى (على الصلابي، مرجع سبق ذكره، ص 223).

4- إعداد **معسكرات لاستقبال اللاجئين** الذين يعانون من المجاعات، وتعيين كوادر وظيفية مختلفة لإدارة تلك المعسكرات ولتقديم الخدمات الكافية إلى الفئات المستهدفة، فمنهم من يعملون العصائد والأطعمة اللازمة، ومنهم من يوزعونها.

5- التوسع في **"دار الدقيق"** وخدماتها، وهى مؤسسة اقتصادية كان عمر بن الخطاب قد أسسها لتوفير الدقيق والسويق والتمر والزبيب للفقراء والمسافرين.

6- كان عمر بن الخطاب **يشارك بنفسه في تفقد أحوال الناس** مع الأمراء والعمال الذين كلفهم بذلك وكان يشاركهم أيضاً في حمل المؤن إلى المحتاجين من خبز وزيت وغيرهما مما يتيسر توافره.

7- لم يكتف بمجرد توزيع المؤن هو ومن معه من مسئولين، بل كان يعلمهم كيف يرشدون الناس إلى **كيفية الاستغلال** الأمثل لما يحصلون عليه من مساعدات لزيادة الاستفادة بها بأكبر قدر ممكن ويتجلى ذلك في قول عمر بن الخطاب للزبير بن العوام (الذي كان قد كلفه بإحدى مهام توصيل المؤن): "اخرج في أول العير[1] فاستقبل بها نجداً، فاحمل إلى أهل كل بيت قدرت أن تحمل إلى، ومن لم تستطع حمله فمر لكل أهل

(1) الإبل التي تحمل الطعام.

بيت ببعير بما عليه، ومرهم فليلبسوا كساءين ولينحروا فيحملوا شحمه وليقدروا لحمه وليجتزوا[1] جلده، ثم ليأخذوا كبة من قديد وكبة من شحم وحقه من دقيق فليطبخوا ويأكلوا حتى يأتيهم الله برزق"، بل وكان يُعلِّم النساء كيفية الطهو الاقتصادي الصحيح للعصيدة. فعن حزم بن هشام عن أبيه قال: رأيت عمر بن الخطاب عام الرمادة مر على امرأة وهى تعصد عصيدة لها، فقال: ليس هكذا تعصدين. ثم أخذ المسوط (ما يخلط به كالمعلقة) فقال: هكذا فأراها، وكان يقول: لا تذرن إحداكن الدقيق حتى يسخن الماء بل تذره قليلاً قليلاً وتسوطه بمسوطها، فإنه أربع له وأخرى ألا يتفرد (أي يجتمع ويركب بعضه بعضاً) (عباس العقاد، مرجع سابق، ص 132، 133، على الصلابي، المرجع السابق، ص 225).

8- **الاستعانة بأهل الأمصار**: في مصر وبلاد الشام والعراق وفارس، وتشكيل لجان الاستقبال تلك الإعانات من الدول الأخرى ثم توزيعها على القبائل في أماكنهم الأقرب إلى الجهات المتطوعة.

9- وفى ذلك العام قام عمر بن الخطاب **بوقف حد السرقة** حيث اعتبر أن الذي يأكل ما هو ملكاً للغير نتيجة شدة الجوع والعجز عن تدبير الطعام هو شخص مجبر أو مضطر لا يقصد السرقة **بما يفعله**. وقد تأثر الفقهاء بما فعله عمر هنا فظهرت القواعد الفقهية "لا قطع في المجاعة" (أي أن المحتاج إذا سرق ما يأكله فلا يوجب عليه قطع يده لأنه مضطر)، وذلك أسوة بمقولة عمر "لا قطع في عام السنة".

10- صلاة الاستسقاء والاستغفار والدعاء تيقناً بأن الله وحده القادر على كشف ذلك البلاء.

11- **تأخير دفع الزكاة** في عام الرمادة لتلك الظروف الاستثنائية القاسية، ولما انتهت المجاعة وخصبت الأرض تم جمع الزكاة المتأخرة عن ذلك العام، حيث اعتبرت ديناً على القادرين حتى يسد العجز لدى المحتاجين. وفى ذلك درساً وعظة للمسئولين

(1) حز الجلد أي قطعه.

الذين يبالغون في فرض الضرائب وقت الأزمات فلعلهم يقتدون بالسلوك الرشيد لعمر بن الخطاب، فيؤجلون ذلك إلى وقت يتحمل الناس فيه ذلك الإجراء غير المتمثل كعبء إضافي.

الأزمة الثانية الكؤود: الطاعون

ففي ذات العام، وقع خطب مروع في بلدة صغيرة اسمها "عمواس" حيث انتشر فيها الطاعون ولذلك سمى باسم (طاعون عمواس)، ثم انتشر ذلك الطاعون في بلاد الشام نتيجة للمعارك الطاحنة بين المسلمين والروم ولكثرة القتلى والتعفن الجو وفساده بتلك الجثث، وتسبب ذلك الوباء في موت أعداداً ضخمة من الناس منهم أبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل، وواجه عمر بن الخطاب تلك المحنة الثانية بطريقة مختلفة تتناسب مع طبيعتها ومن ذلك:

1- استخلف عمر علياً بن أبى طالب في المدينة وتوجه هو إلى الشام لينفذ اللازم بنفسه.
2- قام بتوزيع الأرزاق على الناس.
3- نظم صفوف الجيوش هناك وعين الجند والقادة.
4- عمل على تأمين حدود البلاد وسد ثغورها.
5- قام بتوزيع المواريث على المستحقين من الأحياء.
6- ثم قال خطبة مؤثرة شملت كل ما قام به من انجازات.
7- وكان عمر بن الخطاب أجاز الخروج من أرض الطاعون حيث كان قد كتب إلى أبى عبيدة طالباً منه الخروج بالمسلمين من الأرض التي تكثر فيها المياه والمستنقعات إلى أرض رحبة عالية ففعل لكنه اعتذر عن مغادرة الأرض برمتها. (على الصلابي، المرجع السابق، ص 330 - 336).

ومن الصورة بالغة الإيجاز التي تم من خلالها توضيح كيفية مواجهة عمر بن الخطاب لأزمة الاقتصادية صحية أمنية اجتماعية متشعبة الآثار وسلبيات النتائج، يمكن استنباط العديد من الإرشادات التي يمكن تطبيقها لمواجهة الأزمات الاقتصادية المعاصرة، خاصة

تلك المصاحبة لأحداث ثورات الربيع العربي التالية للثورات الملونة، والتي يخشى أن تتطور إلى ثورات "جياع" يتضورون جوعاً، و"عرايا" يفتقدون الملبس والمأوى و"أميين" لم يحظوا بتعليم نافع مع كثرة ما حصلوا عليه من شهادات تنسبهم إلى دنيا العلم و"جشعين" لا يعرفون إلا عبارة "هل من مزيد"!!. ومن الإرشادات الكبسولية المستخلصة نذكر الآتي:

1- سن قوانين دقيقة عادلة ورادعة، وإعداد جهاز قضائي مدرب على العمل في وقت الأزمات والكوارث.

2- إعداد جهاز رقابي فاعل يتكون من مقار ثابتة تصب فيها نتائج الجولات الاستكشافية ومستخلصاتها، ومن لجان متخصصة متحركة توزع بدقة على جميع المناطق شاملة الأزقة والحواري التي تتكثف فيها الفئات الأولى بالرعاية والأكثر خطورة على المجتمع إن انفجرت نتيجة لمعاناتها وتهميشها. وعلى تلك الجهات الرقابية أن تتولى أيضاً مهمة التواصل المستمر مع كل أفراد المناطق المسئولين عنها، بحيث يتعرفون منهم على مشاكلهم وهم في أماكنهم ولا يضطرونهم إلى التظاهر والاعتصام الذي يعرقل أعمال الجهات المسئولة بالدولة.

3- تكوين جهاز متكامل الوحدات التخصصية من أجل بحث الشكاوى ومشاكل المواطنين والتواصل مع رجال الأعمال والموسرين والمتمتعين بالتميز الاجتماعي من أجل المساهمة الفاعلة في حل تلك المشاكل من خلال تطبيق مبدأ "المؤاخاة" الذي كان النبي ﷺ يطبقه وقت الهجرة من مكة إلى يثرب "المدينة المنورة بعد ذلك".

4- على الرئيس والمسئولون جميعهم أن يثبتوا للعامة مشاركتهم لمعاناة العامة من خلال عدة قنوات ووسائل:

أ- إتباع سياسة تقشفية صارمة في الإنفاق الحكومي وفى الأجور الممنوحة لكبار العاملين بالدولة.

ب- نزول كبار المسئولين لمقابلة العامة بأنفسهم خاصة المهمشين منهم وذلك بشكل دوري

منتظم كي يقولون لهم: نحن معكم، ونعمل من أجلكم، ولا وجود لنا بدون رعايتكم وتحسين أحوالكم.

5- تكثيف الرعاية الصحية والتغذوية خاصة للفقراء والمهمشين وإرسال قوافل طبية وإرساليات علاجية ووقائية من أجل الوقاية من انتشار الأوبئة والأمراض التي إن استفحلت لن تزهق الأرواح فقط، لكنها ستؤدى إلى انخفاض الإنتاجية وتدنى الإنتاج، وزيادة مظاهر "فقر الأفراد وفقر الدولة ذاتها".

6- تفعيل دور الجهات التطوعية والبنوك التطوعية المتخصصة مثل بنك الطعام (الذي يشبه بيت الدقيق في عهد عمر)، وبنك الشفاء وبنك الإيواء وبنك العفة... الخ.

7- ترشيد وتفعيل حُسن استغلال الموارد التي يملكها الفرد والمجتمع وإعداد جهاز متخصص في ذلك الأمر وتقديم النصائح الاقتصادية الاستقلالية المثلى، مثلما فعل عمر في إرشاده لامرأة لكيفية إعداد العصيدة بدون إتلاف جزء من مكوناتها، وإرشاده أيضاً لكيفية الاستغلال الكامل لما يتم الحصول عليه من معونات وقت الأزمة المذكورة كما كان لعمر قصة أخرى في صدد الإرشاد المعنى حيث كان ينهى عن اخصاء البهائم من أجل إكثار إنتاجها ويقول: "هل النماء إلا في الذكر؟ ".

8- التوزيع الفوري والمستمر للموارد والفوائض على الشعب أولا بأول حتى يظل دائما في حالة كفاية... وصمت مسالم!.

9- إلغاء الضرائب والمقتطعات من ممتلكات الشعب وقت الأزمات أو تدنيتها إلى أقل مستوى ممكن كما فعل عمر وقت إيقافه المؤقت للزكاة، والتخفيف من العقوبات المرتبطة بجرائم "الاضطرار والحاجة الملحة" مثلما عطل عمر حد السرقة المرتبطة بسرقة طعام ممن يتضور جوعاً.

والواقع أن هناك العديد من الملامح الأخرى المميزة للنظام الإسلامي الاقتصادي في عهد عمر، لكن ما زال هناك أيضاً نموذج عمر بن عبدالعزيز الذين يدعونا إلى تذكره. وبالتالي نورد سريعاً بعض الإرشادات الهامة الإضافية ثم ننتقل بعدها للتعرف على الحال في عهد العمر الآخر.

خامسا: معايير توزيع الثروة والدخل على الفئات المختلفة

1- **لم يكن التوزيع قائماً على "التساوي المطلق"**، وكان "يسد الحاجة لغير القادرين" من المسئولية المطلقة على الدولة، في وقت الأزمات لابد من "التساوي المطلق في المستويات المعيشية" بين كل أفراد الشعب بما فيهم كبار المسئولين.

2- **تحديد الحد الأدنى لأجر الفرد** بحيث يشمل تغطية أربعة بنود رئيسية: توفير وسيلة شخصية للدفاع الأمني، سد الاحتياجات الشخصية، تغطية نفقات من يعول، توفير الوسائل الملائمة لممارسة النشاط المعيشي من نقل ومواصلات. وقد تم استنباط تلك البنود الرئيسية من قول عمر ﷺ: "لئن بقيت لأجعلن عطاء الرجل أربعة آلاف: ألف لسلاحه وألف لنفقته، وألف يخلفها في أهله، وألف لفرسه" (أخرجه البيهقي في السنن (6/ 347)، وابن أبى شيبة في مصنفه (6/ 454).

3- **التفاوت في توزيع الأجور أو الدخول أو الفوائض وفقاً للفئات البشرية المختلفة**، وفى حالة نموذج عمر كان التصنيف وفقاً للأكثر تقوى والأكثر التصاقا بالنبي ﷺ والأكثر جهاداً ومعاناة لنصرة الإسلام. ويستدل على ذلك من أبى هريرة إنه قدم على عمر من البحرين، قال: فقدمت عليه، فصليت معه العشاء.... فقال: ما جئت به؟ قلت: بخمسمائة ألف، قال: أَطيِّبْ؟ قلت: نعم لا أعلم إلا ذاك، فقال الناس: إنه قدم علىَّ مالُ كثير، فإن شئتم أن نعده لكم عدا، وإن شئتم أن نكيله لكم كيلاً، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، إني رأيت هؤلاء الأعاجم يدونون ديواناً يعطون الناس عليه، فدون الديوان، وفرض للمهاجرين في خمسة آلاف خمسة آلاف، وللأنصار في أربعة آلاف أربعة آلاف، وفرض لأزواج النبي في اثني عشر ألفا اثني عشر ألفا" (أخرجه البيهقى في السنن (6/ 350).

4- ويلاحظ مما سبق إنه لم يكن يتم تحديد الوحدة الحسابية لما يتم تقديره من أجور للعاملين، أو لما يتم توزيعه من فوائض على الفئات المختلفة... فهل كان ما يوزع دراهم، أم دنانير، أم مواشي أم ماذا؟!

سادسا: دور الدولة: من مظاهره

1- **رعاية المحتاج غير القادر** وإن كان من ممتلكات المسئولين أنفسهم في حالات الضرورة والشح المطلق حيث قال عمر: "إني حريص على ألا ادع حاجة إلا سددتها، ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تآسينا في عيشنا حتى نستوي من الكفاف" (خديجة النبراوي، مرجع سبق ذكره، ص 1140).

2- **إدارة المال العام وممتلكات الشعب** بأمانة وتعفف وفعالية، وفى ذلك قال عمر: "إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولى اليتيم، إن احتجت أخذت منه بالمعروف، فإذا أيسرت رددته، فإن استغنيت استعففت" (أخرجه البيهقي في السنن (6/ 4)، وابن أبى شيبة في مصنفه (6/ 354)، وابن كثير في تفسيره (1/ 455).

3- **مكافآت تشجيعية للرعاية التعليمية والتثقيفية للصغار** الذين يمثلون عماد المستقبل التنموي المرتقب فعن الوضين بن عطاء، قال: ثلاثة كانوا بالمدينة يعلمون الصبيان، وكان عمر بن الخطاب يرزق كل واحد منهم خمسة عشرة درهماً كل شهر" (أخرجه البيهقي في السنن (6/ 124)، وابن أبى شيبة في مصنفه (4/ 341).

4- **إعادة توزيع الدخل والموارد** بشكل متكافئ بين فئات الشعب المختلفة. وفى ذلك يرشدنا عمر بمقولته الشهيرة السابقة مباشرة لوفاته: "لو استقبلت من امرئ ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء".

سابعا: مصادر الدخل والتمويل في العهد العمري النموذجي

بصفة عامة كان ينظر إلى أي مال أو غنائم أو أرزاق متوافرة بأنها جميعاً مال الله وحده وأن كل من يصله جزءاً من ذلك هو من قبيل الاستخلاف وتحمل مسئولية استثماره وفقاً للتعاليم الإسلامية النموذجية. ولقد اعتبر "جمع المال" من أحد المهارات التي تجب على الوالي أن يتحلى بها من أجل توفير نفقات رعاية المواطنين. وفى ذلك قال: لا يصلح الوالي إلا بأربع خصال، إن نقصت واحدة لم يصلح له أمر: قوة على جمع المال من أبواب حِلِّه، ووضعه في حقه، وشدة لا جبروت فيها، ولين لا وهن فيه".

ومن أهم أنواع المال الحلال الذي تم تحصيله واستخدامه في تغطية النفقات المختلفة للدولة الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب ما يلي:

1- الزكاة: ويقصد بها هنا زكاة المال المفروضة بكل أنواعها، والموجهة إلى ثمانية مصارف محددة في القرآن الكريم.

2- الجزية: وهى ضريبة تفرض على رؤوس الأموال التي يمتلكها أهل الكتاب من يهود ونصارى بحيث تسقط عن الذمي في العام الذي يشهر فيه إسلامه سواء كان ذلك الإسلام في أول العام المذكور أو وسطه أو آخره.

3- الخراج: ويقصد به معنيان:

أ- المعنى العام للخراج: هو إيراد وصل إلى بيت مال المسلمين من غير الصدقات من إيرادات الجزية والعشور...

ب- المعنى الخاص للخراج هو إيراد الأراضي التي افتتحها المسلمون عنوة، وأوقفها الخليفة أو الإمام أو الوالي لمصالح المسلمين على الدوام، والخراج هنا يمثل أصل ثابت بذاته.

ولا يقاس بغيره وكان عمر بن الخطاب يتمتع بمرونة وحكمة عالية في استخدام تلك الوسائل فكان يملك الأراضي لفلاحي الأمصار المفتوحة عنوة نظير تقديم جزء من المحاصيل لبيت المال كل عام، وقد أفاد ذلك في تأصيل انتمائهم لأرضهم ولبلادهم وجعلهم يرفضون تماما الإذعان لحكامهم الأصليين من الفرس والروم الذين كانوا يسيئون استغلالهم، حتى أن رستم القائد الفارسي دعا أهل الحيرة وقال: "يا أعداء الله فرحتم بدخول العرب علينا بلادنا وكنتم عيوناً لهم علينا وقويتموهم بالأموال" (على الصلابي، مرجع سابق، ص 254).

وذلك الدرس مفيداً جداً في الإتباع في حالة سيناء وجميع المحافظات المصرية الساعية للاستقلال بذاتها نتيجة لتهميشها وإهمالها.

4- **العشور**: تشبه الإيرادات والرسوم المتحصلة من خدمات قناة السويس المصرية،

فالعشور تتمثل في الأموال التي يتم تحصيلها على الأنشطة التجارية الخارجية التي تعبر حدود الدولة الإسلامية أو تمر على أراضيها الداخلية.

5- **الفيء والغنائم**: فالفيء هو كل مال اغتنمه المسلمون من المشركين. والغنائم هي غنائم الحروب التي انتصر فيها المسلمون.

ثامنا: بيت المال، وتدوين الدواوين

1- **بيت المال**: هو المكان الذي تتجمع فيه جميع موارد الدولة.

2- **الدواوين**: هي السجلات والدفاتر الرسمية التي تسجل فيها كل شئون الدولة؛ وأصل ذلك المصطلح ينتمي إلى الفرس الذين كانوا يطلقون مسمى "الديوان" على المجتمع الذي يجتمع فيه الكتبة والمدونون والموظفون المسئولون عن السجلات الرسمية عندهم. ولم يجد عمر بن الخطاب غضاضة في تطبيق ذلك الأسلوب طالما وجد فيه الإفادة التي لم يرد فيها تحريم شرعي.

تاسعا: مصارف الدولة الإسلامية العمرية

أي الجهات الرئيسية التي كانت الدولة مسئولة الإنفاق عليها:

1- مصارف الزكاة: ثمانية وتتواجد في نص قرآني صريح: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٦٠﴾ ﴾ (التوبة: 60).

2- مصارف الجزية والخراج والعشور: الخليفة (5 آلاف أو 6 آلاف درهم في رواية أخرى)، والعمال من ولاة الأقاليم والأمراء والقائمين على شئون البلاد والعامة، والجند (المسئولون عن أمن البلاد)، وقد تقدم عرض معيار تحديد أجورهم.

3- مصارف الغنائم: كما في الآية: ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (الأنفال: 41).

عاشرا: الريادة في إصدار نقود إسلامية الطابع

كانت الدولة الإسلامية تتميز بصك متميز للنقود من المعادن الثمينة كالذهب والفضة بمهارة يصعب معها التزوير والغش في قيمها. ويعتبر عمر أول من صك الدرهم الشرعي في الإسلام وحدث ذلك في عام 18هـ)ذات عام الكوارث الاقتصادية الكبرى)، حيث استخدم في ذلك الصك النقوش الكسروية السابقة للنقود لكنه أضاف عليها عبارة "الحمد لله"

وفى بعضها "لا إله إلا الله" وفى جزء منها كان يدون اسم الخليفة عمر بن الخطاب. لكن أول صك للنقود الإسلامية كاملة حدث في عهد عبدالملك بن مروان عام 74هـ.

حادي عشر: إقطاع الأراضي من أجل استصلاحها

فقد توسع عمر بن الخطاب في عهده في إقطاع الأراضي بغرض استصلاحها وإعمارها اقتداء بالسياسة النبوية الرشيدة، وحث على استصلاح الأراضي الجدباء بتمليكها للقادر على تحقيق ذلك ويتجلى ذلك من قوله: "يا أيها الناس من أحيا أرضا ميتة فهي له" (عصر الخلفاء الراشدين، ص 221) في: (على الصلابي، مرجع سابق، ص 268، 269).

ثاني عشر: وظائف متميزة في عهد عمر

1- **العاشر**: وهو آخذ عشور التجارة المقابل للمحصل الجمركي باللغة المعاصرة.

2- **عامل الخراج في كل بلد**: ويقابله مأمور الضرائب المعاصرة بتصرف.

3- **خازن بيت المال**: وزير المالية حالياً.

4- **المصدِّق**: حصر الناس وممتلكاتهم للتأكد مما يؤدونه من زكاة المال (جزء من وظيفة مأموري الضرائب).

5- **العامل على البحر**: مراقبة الشواطئ وعمليات الصيد والملاحة... (حرس الحدود باللغة المعاصرة).

6- **صاحب الأقباض**: كان يصحب الجيوش الإسلامية ويقبض المغانم ويسجلها.

7- **واعظ الجيش**: للدعم المعنوي لرجال الجيش (ويؤمل تخصيص دعاة مؤهلين خصيصاً

لتلك المهمة في وقتنا المعاصر ليس فقط بالجيش ولكن على مستوى الجهات الشرطية والأمنية جميعها).

8- **قائد مائة**: يرأس مائة مقاتل ويبلغهم أوامر الجيش (ويفيد في إدارة الجهات الأمنية المعاصرة).

ثالث عشر: منشآت خاصة ذات تميز

1- **دار السجن**: حيث لم تكن توجد أماكن لإيواء المنحرفين المعاقبين فحدثت تلك المبادرة في عهد عمر بن الخطاب.

2- **دار للمغتربين وعابرى السبيل**: ويقابلها الآن دور الضيافة ومدينة البعوث الإسلامية التابعة للأزهر.

3- **دار الدقيق**: تشمل على الدقيق والمواد الغذائية الأخرى كالزبيب والتمر والسويق لخدمة الضيف وذى الحاجة.

رابع عشر: ترشيد لغة الجسد للقيادات العليا

وفى ذلك نهى عمر عن جلسة (الإتكاء) المتعالية من قِبل المسئولين حيث كتب إلى عمرو بن العاص: "كن لرعيتك كما تحب أن يكون لك أميرك، ووَقَع إلى عنك انك تتكئ في مجلسك، فإذا جلست فكن كسائر الناس ولا تتكئ".

ونكتفي بذلك الغيض من فيض لا حدود له، وننتقل للتعرف على بعض ملامح لنظام اقتصادي إسلامي اشتهر بصفة الرخاء والاستغناء والثراء، وكان ذلك في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز.

المبحث الثاني

بعض ملامح النظام الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز

مقدمة:

إن كان علماء الاقتصاد المعاصرون يتشدقون دوماً بالمصطلحات الغنية البراقة التي يبتدعها أهل الغرب ويتناقلها أهل العرب (بعد حذف النقطة الموضوعة على رأس العين!). فسوف تزداد ثقة المسلمين بأنفسهم عندما يتوغلون في كتب وقصص التراث فيكتشفون أن لذلك الفكر التوجه المعاصر أسسا وركائز نبتت على أرض إسلامية رائدة. ومن ذلك مفهوم "الإصلاح الاقتصادي" Economic Reform شائع الاستخدام والتداول في ظل ما يسمى بالعولمة كاصطلاح اقتصادي متداول آخر.

ففي عهد الدولة الأموية التي شهدت ازدهاراً متميزاً ثم بدأت تعانى من تداعيات انهيار ينذر بانتهاء هويتها، برز عهد لإصلاحي ولمجدد بالغ التميز وهو الخليفة "عمر بن عبدالعزيز حيث نجح في إحداث طفرة تنموية واعمارية فريدة عبر سنوات حرجة من تاريخ الأمة الإسلامية. وقدم ذلك الخليفة نموذجاً إسلامياً متكاملاً لنظام شامل لجميع الأركان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها يؤكد للجميع على الفعاليات الحقيقية التطبيقية للاقتصاد الإسلامي الذي يشهد حرباً شعواء ومقاومة شرسة من علماء العصر حتى المسلمين أنفسهم. وفيما يلي بعض المزيد المختصر حول ذلك الإصلاحي الاقتصادي الإسلامي الفذ وبعض ملامح النظام في عهده.

تعريف عام بعمر بن عبدالعزيز وبعض العوامل التي أثرت وأبرزت ملامحه وسماته الشخصية:

أولا: من هو عمر بن عبدالعزيز؟

1- يكنى بأبى حفص، هو حفيد عمر بن الخطاب من جهة الأم، وهو خامس الخلفاء الراشدين المهديين وثامن الخلفاء الأمويين. ولد بالمدينة عام 61هـ، وتولى إمارة المدينة في عام 87هـ (في ذلك العمر المبكر) تولى الخلافة بعد سليمان بن عبدالملك وذلك في عام 99هـ)عن عمر يناهز ثمانية وثلاثون عاماً!)، ولم تستمر فترة خلافته الرشيدة سوى

عامين ونصف فقط حيث مات مقتولاً بالسم من شخص يدعى "بدير سمعان".

2- كان سليلاً لأسرة حاكمة، فوالده كان يتولى الإمارة على مصر، وعمه هو الخليفة "عبدالملك بن مروان" وأولاد أعمامه هم "الوليد" و"سليمان" وجميعهم من الخلفاء الأمويين، وزوجته كانت "فاطمة" ابنة عمه عبدالملك.

3- تربى في المدينة بين أسرة عمر بن الخطاب، وكان ذا مال وسلطان، ومع هذا اكتسب صفات الصحابة الذين تربى بينهم فكان إماماً ورعاً. انتقل إلى دمشق عند عمه عبدالملك بن مروان بعد وفاة أبيه بثلاثة أيام.

ثانيا: بعض مواقفه وأعماله المتميزة قبل تولى الخلافة:

1- كان قريباً دائماً من الخلفاء ويقدم لهم مساهمات متميزة من الآراء والمشورات.

2- قام بتكوين مجلساً للشورى بالمدينة يتكون من عشرة فقهاء متميزين وذلك لاستشارتهم في شئون المدينة التي كان يتولى إمارتها في تلك الفترة.

3- وكان مثل جده عمر بن الخطاب مرناً في فكره وفيما يتخذه من قرارات، يفكر ويتدبر في مشورات غيره ثم ينفذ ما يثبت له الصحيح منها. ومن القصص التي تروى في هذا الشأن إنه حبس رجلاً في المدينة وتجاوز الفترة المقررة لحبسه لدواعي الحيطة من شره وإجرامه، لكن شخصاً يدعى "مزاحم" راجعه في ذلك وذكره بحساب الآخرة (مع ملاحظة أن مزاحم لم يكن من أعضاء مجلس الشورى آنذاك). بعد تدبر للأمر، أقر عمر رأى مزاحم فعلاً وتلفظاً تصريحياً أيضاً حيث قال: "إن أول من أيقظني لهذا الشأن مزاحم، فوالله ما هو إلا أن قال ذلك، فكأنما كشف عن وجهي غطاء" (سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن الجوزي، ص 140، في: على الصلابي، 2005، ص 26).

4- يرفض مبدأ العقوبة بالقتل حتى للخوارج الذين يسبون الخلفاء واقترح عقوبات رادعة بديلة مثل التنكيل.

5- في عهد سليمان بن عبدالملك (الذي تولى عمر الخلافة إثر وفاته بعد ذلك)، كان سليمان يقتنع بآراء عن الصائبة، وكان يدين له بالعرفان حيث تصدى لرغبة الوليد بن

عبدالملك الخليفة السابق حين أبدى رغبته في خلع سليمان وعقد بيعة الخلافة لابنه عبدالعزيز من بعده، فكان عمر حازماً في رفضه لفكرة ذلك الخلع موضحاً له أنهم بايعوه على الخلافة مع سليمان بن عبدالملك معاً، فإن أراد خلع سليمان فعليه أيضاً أن يتخلى عن منصبه، وكان عمر قد تعرض لعقوبة شديدة من الوليد بن عبدالعزيز نتيجة لذلك. وقد ساعد ذلك على تقريب سليمان بن عبدالملك لعمر بن عبدالعزيز إليه منذ تولى الخلافة، وكان سليمان يتقبل من عمر نصحه واستشاراته ومنها ضرورة صرف المال إلى مستحقيه وعدم التسيب في زيادة غنى أهل الثراء وترك الفقراء بفقرهم (سيرة عمر بن عبدالعزيز لابن عبدالحكم، ص 31).

بعض ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي الإصلاحي في فترة خلافة عمر بن عبدالعزيز:

أولا: اهتمامه وحرصه على مبايعة الناس له:

حينما ولى عمر بن عبدالعزيز الخلافة، لم يبدأ عمله بالفعل إلا بعد أن حصل على دعم الناس بعد خطبة قال فيها: "أيها الناس إني قد ابتليت بهذا الأمر عن غير رأى كان منى، ولا طلبة له، ولا مشورة من المسلمين، وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي، فاختاروا لأنفسكم". فصاح الناس صيحة واحدة: قد اخترناك يا أمير المؤمنين ورضينا بك، قِلْ أمرنا باليمن والبركة" (الآجرى، 1400هـ – 1980م).

وعلى الرغم من تلك المبايعة الشعبية، وعلى الرغم من اتصاف عصره بعهد الرخاء، يموت ذلك الخليفة الرشيد في النهاية مسموماً، شأنه في ذلك شأن الغالبية العظمى من الأنبياء والصالحين كما حدث لمحمد ﷺ، وكما حدث لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكما نرى إنه ما زال يحدث لكثير وكثير من المصلحين، فدائماً الشرير يحمل سلاحه المتربص بالمصلح الطيب لأنه يضيع عليه فرص التمتع بدنياه الزائلة.. قاعدة، بدأها قابيل بقتل أخيه هابيل، واستمر على منواله الشرير كل من على شاكلته.

ثانيا: اعتبار المال وسيلة لتحسين أحوال الرعية وليست وسيلة للمنافع الشخصية:

وفى ذلك بدأ عمر بن عبدالعزيز بنفسه المثل والقدوة، حيث وهب كل ما يملك من أموال وأراض هو زوجته إلى بيت المال لكي تنفق على شئون المسلمين. وكان يرفض أن يولى طالب مال ومبتغيه، ويستدل على ذلك بقصة شخص قام عمر بتنصيبه لولاية العراق فقال الأخير: "إن عملت لك في ولاية العراق ما تعطيني؟ فنفاه عمر وأخرجه وقال: "يا أهل العراق، إن صاحبكم أعطى مقولاً ولم يُعْطِ معقولاً، وزادت بلاغته، ونقصت زهادته" (مأخوذ عن ابن عساكر، 45/ 357).

ثالثا: ترشيد الإنفاق الحكومي:

فقد لاحظ عمر بن عبدالعزيز، وجود إسراف مبالغ فيه على المراكب وشئون الخلافة المتعلقة بالمظاهر والمجاملات، فكان من مظاهر ذلك الإنفاق البذخي كثرة الخيول والبغال المعينين لخدمات انتقال الخليفة وحاشيته، وتعدد العاملين على إدارة تلك الخدمات من سائسين وغيرهم، والإسراف في الثياب الجديدة الفاخرة للخليفة وحاشيته، والإسراف في الأثاث والمفروشات والعطور والأطعمة... فأعلن عمر بن العزيز أن ذلك يخالف ما كان موجوداً في عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين من قبله، وبالتالي أمر ببيع كل تلك المقتنيات ورد ثمنها إلى بيت مال المسلمين" (على الصلابي، 2005، ص 45).

ترى هل في ذلك درس يمكن لحكامنا المعاصرين أن يقتدوا بمنافعه وبتعليماته؟!

رابعا: حرصه على العدل والبدء في ذلك برد المظالم إلى أهلها:

أدرك عمر بن عبدالعزيز أن إسراف من قبله كان على حساب ممتلكات وأقوات العامة من الشعب، ولم يكتف ببيع كل ما له صلة وترف وبذخ مما تركه السابقين من الخلفاء كإرث لاحق له، ولم يكتف برد ثمن كل ذلك إلى بيت المال، لكنه حرص على رد المظالم إلى أهلها، فأمر مناديه أن ينادى في الناس: "ألا من كانت له مظلمة فليرفعها". فجعل لا يدع شيئاً مما كان في يد سليمان الخليفة السابق وفى يد أهل المظالم من المنتمين إلى النظم السابقة إلا ردها مظلمة مظلمة.

وحقاً ما أشبه اليوم بالبارحة، فبعد ثورة 25 يناير 2011 في مصر المصاحبة لثورات الربيع العربي الجماعية، ها هي ذي المطالب الفئوية تدوي، لكن معها تعم الفوضى، ويغلب الجشع على كثير من المطالبات، وتسبب الفتن في إضاعة حقوق كثير من الشرفاء من العباد. والنهاية لا يعرفها إلا رب العباد.

خامسا: تعامله الموضوعي مع المعارضة (الخوارج والقدرية وغيرهم):

لما بلغت الخوارج أفعاله العادلة وما رده من مظالم لأهلها وإسقاط الجزية ممن اسلم من أهالي البلدان المفتوحة، اجتمعوا وقالوا: ما ينبغي لنا أن نقاتل هذا الرجل. وأبدى عمر بن عبدالعزيز تسامحه معهم وقام بإجراء المحاورات والمناظرات معهم، وأرسل للبعيد منهم مكاتبات يهدف بها جميعها تقويم تياراتهم الفكرية المعوجة، لكن عندما وجد منهم بعد ذلك صداً ومكابرة وإصرارا على موقفهم المعارض لتعاليم الإسلام ولأمن الأمة، قام بمحاربتهم وبمصادرة أموالهم التي يوجهونها إلى الإضرار بالنظام وبالعباد.

وفى حوار بينه وبين عمه أبى سهيل عن "القدرية" حيث كان الخليفة عمر يستشيره في أمرهم قال له عمه: "يا أمير المؤمنين، استتبهم، فإن تابوا، وإلا فاعرضهم على السيف (يقصد محاربتهم في حالة عدم الإذعان للرجوع عن سلوكهم المخالف للشرع)، فأقره عمر ﷺ قائلاً: "ذلك رأيي فيهم". وفى رواية أخرى: حدثنا إسماعيل بن علية عن أبى مخزوم عن يسار قال: قال عمر بن عبدالعزيز في أصحاب القدر: يستتابون، فإن تابوا، وإلا نفوا من ديار المسلمين" (دار الفجر، 1420هـ – 1999م، ص 63).

ويستفاد من ذلك أن على الحاكم أن يدعو المعارضة للحوار الموضوعي، فإن اقتنعوا ورجعوا عن معارضتهم المخالفة للشرع والدين وصحيح الأصول، كان بها، وإن أصروا على العناد فتكون المعاملة الرادعة معهم بأحد أمرين: محاربتهم أو نفيهم من بلاد المسلمين. ففي ذلك ضماناً لاستتباب الأمن الذي يصعب تحققه من بعض الفئات المعارضة التي لا ترضى بديلاً عن إحداث التخريب والتدمير وإثارة الفتن والقلاقل.

سادسا: التأجيل الموضوعي لبعض الأمور ولبعض الأحكام:

ومن أجل تحقيق العدالة في تقييم الأمور وتوقيع العقوبات العادلة، فعلى كل حاكم أن يقتدي بما كان يفعله الخليفة العادل عمر بن عبدالعزيز، حيث كان يتحاشى إصدار آية عقوبة وهو في حالة غضب. وفى ذلك قال الاوزاعي: كان عمر بن عبدالعزيز إذا أراد أن يعاقب رجلاً حبسه ثلاثة أيام كراهة أن يعجل في أول غضبه.

وكان عمر يتعمد أحيانا تأخير البت في بعض الأمور برغم إمكانية تحقيقها لتوها فلما سأله ابنه عبدالملك عن علة ذلك كانت إجابته الحكيمة: "والله ما استطيع أن اخرج لهم شيئاً من الدين إلا ومعه طَرْفٌ من الدنيا، استلين به قلوبهم، خوفا أن يَنْخَرِقَ[1] عليَّ منهم ما لا طاقة لي به ".

والواقع أن ذلك السلوك النموذجي يتشابه كثيراً مع ما يفعله الرئيس محمد مرسى ورجال الأمن حين يضطرون إلى القبض عن بعض مثيري الشغب، فيحبسونهم ثم يطلقون سراحهم مرة أخرى كان ما فعلوه حدث على سبيل الردع والتوجيه وليس لأغراض الإيذاء والظلم اللذان يتم اتهامهم به دائماً.

سابعا: رفضه لمبدأ تعدد فرص الالتزامات المالية على الناس بفرض ضرائب أخرى عليهم: المكس:

فالمكس يمثل ضريبة أو دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق في الجاهلية. أو تؤخذ ممن يدخل البلد من التجار، وبالتالي يعتبر إجراءاً ظالماً ينطوي على تحصيل جبايات أو ضرائب تؤخذ من الناس بدون علة شرعية محددة ومقبولة. ويرى البعض أن فرض الزكاة على المسلم، والجزية والعشور والخراج على الذمي تكفى لتدمير مصادر التمويل العام ولا تستدعى فرض المزيد على الناس في شكلها تلك الضرائب والجبايات.

---

(1) أي ينشق.

وكان عمر بن عبدالعزيز ممن يتبعون ذلك الاتجاه. ومن ثم فعندما تولى الخلافة ألغى المكس عن كل أرض وألغى فرض الجزية عن كل من اسلم (الطبقات الكبرى لابن سعد (5/ 345) في: على الصلابي، 2005، ص 56). وفى ذلك دليل في كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى عدى بن ارطاة: "أن ضع عن الناس... والمكس - ولعمري - ما هو بالمكس ولكنه البخس الذي قال الله فيه: ﴿ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (هود: 85). فمن أدى زكاة ماله فاقبل منه ومن لم يأت فالله حسيبه" (الطبقات الكبرى لابن سعد (5/ 383) في: على الصلابي، المرجع السابق، ص 56، 57).

ثامنا: إقرار حرية التجارة والكسب والاستثمار (الحرية الاقتصادية):

فقد أقر ذلك طالما تم في إطار طاعة الله وتنفيذ أوامره وتجنب نواهيه. ويرى عمر أن الحرية في ممارسة الأنشطة المشروعة تعتبر عاملاً مساعداً على التعريف بالإسلام ونشر تعاليمه عبر البر والبحر والجسور. وفى ذلك يقول عمر بن عبدالعزيز: "وإن طاعة الله التي أنزل في كتابه أن يدعى الناس إلى الإسلام كافة،... وأن يبتغى الناس بأموالهم في البر والبحر، ولا يمنعون ولا يحبسون". (سيرة عمر لابن عبدالحكم، ص 121 في: على الصلابي، المرجع السابق، ص 63). ويؤكد عمر على أهمية البحر كالبر في ابتغاء الأرزاق وممارسة الأنشطة التكسبية حيث كان مما كتب: "... وأما البحر، فإنا نرى سبيله سبيل البر، قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡبَحۡرَ لِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ فِيهِ بِأَمۡرِهِۦ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ (الجاثية: 12)، فأذن أن يتجر فيه من شاء، وارى أن لا يحول بين أحد من الناس وبينه، فإن البر والبحر لله جميعاً، سخرهما لعباده يبتغون فيهما من فضله، فكيف نحول بين عباد الله وبين معايشهم" (المرجع السابق).

ومن مقولته الأخيرة يمكن استنباط إفادة اقتصادية أخرى وهى اعتبار التنقل عبر البر وعبر البحر من الخدمات الواجب أن تكون مجانية بلا رسوم تدفع لاعتبار البر والبحر ذاتهما من الممتلكات العامة المرفوض تخصيصها لأحد حيث أن البر والبحر هما لله جميعاً. وتتأكد تلك الحقيقة بدورها من قول عمر في موضع آخر: "... أطلق الجسور والمعابر

للسابلة يسيرون عليها دون جَعْل، لأن عمال السوء تعدوا غير ما أمروا به" (وقد يقصد بالجعل هنا ما يسمى في وقتنا المعاصر بالرسوم التي يتم فرضها على الأنشطة واستخراج تصاريح العمل وما شابهها).

تاسعا: رفض لفرض سياسة التسعير الجبرية وتطبيق مبدأ الحرية في ذلك الصدد:

فقد ناقشه أبو عبدالرحمن بن شوبان ذات مرة عن ظاهرة ارتفاع الأسعار مقارنة بها في العهود السابقة له، واقترح عليه فرض نظام للتسعير الجبرى من أجل إيقاف ذلك الغلو السعرى، فبرر ارتفاع الأسعار في عهده كنتيجة لتخفيف عبء الالتزامات على أهل الذمة، حيث أن من قبله كانوا يكلفونهم ما يفوق طاقاتهم الفعلية، ثم رفض الاقتراح بفرض التسعير الجبرى باعتباره أمر قدرى يتحكم الله وحده فيه. ونعتقد أن تفسيره لذلك يرجع إلى أن ارتفاع الأسعار وانخفاضها يعتبر جزء ضمنى من توزيع الله لأرزاقه على الناس ومن تحقيق عنصر البركة، ومنحها إلى من يستحقها، حيث تكون البركة هنا في شكل (ارتفاع للسعر بالنسبة للبائع التي تتيح له فرصة أكبر للمكاسب، والبركة بالنسبة للمشترى يمكن أن تتمثل في انخفاض السعر الذي يتاح له أن يشترى به مما يتيح له فرصة زيادة ونمو في القوة الشرائية الحقيقية التي يتمتع بها.

ويستدل على رأى عمر بن عبدالعزيز في مسألة الأسعار (كتبرير لارتفاعها النسبى في عهده، وكرفض للتدخل في تحديدها) من رواية أبى يوسف: عن عبدالرحمن بن شوبان عن أبيه إنه قال: "قلت لعمر بن عبدالعزيز: يا أمير المؤمنين، ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة؟ قال: إن الذين كانوا قبلى كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم، ولم يكونوا يجدون أبدا من أن يبيعوا ويكسروا ما في أيديهم، وأنا لا أكلف أحدا إلا طاقته، فباع الرجل كيف شاء، قال: فقلت: لو أنك سعرت، قال: ليس إلينا من ذلك شيء، إنما السعر إلى الله" (المرجع السابق، ص 63، 64).

عاشرا: تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور والدخول المعيشية وتحديد معيار التصنيف:

في الفترة التالية لقيام ثورة يناير 2011 المصرية ثارت مناقشات مكثفة حول حتمية وضع حد أدنى للأجور لا يجحف معها العامل المصري، مع تحديد حد أقصى للأجور لا يجور بعد كبار المسئولين على حقوق من يتدنون عنهم في المراتب المهنية. ولم ينتظر الخليفة عمر بن عبدالعزيز – ذلك الإصلاحي الرشيد – أن تقوم ثورة من أجل التفكير الرشيد الموضوعي في ذلك الأمر من أجل تنفيذه بالفعل. فمن الروايات المرتبطة بذلك الموضوع، عرف إنه قرر أن يكون الحد الأعلى لأجر العامل ثلاث مائة ديناراً. ولم يكتف بمعيار تغطية الحاجات الأساسية المعيشية كسبب لتحديد ذلك الحد، لكنه أخذ في اعتباره ما لا يفطن إليه كثيرون غيره، وهو ضمان ولاء العامل له وللنظام وعدم الانقلاب عليهما. ويتجلى ذلك في رواية عن أبن أبى زكريا إنه قال للخليفة: قد بلغني إنك ترزق العامل من عمالك ثلاث مائة دينار، قال: نعم، قال، ولِمِ ذلك؟ قال: أردت أن أغنيهم عن الخيانة".

أما المدهش العجيب كان في تقتير عمر على نفسه (برغم توسيعه على عماله)، حيث لم يضمن لنفسه ذلك القدر من الأجر، وحرم نفسه من أن يأخذ أي نصيب من الفئ (أبو محمد عبدالحكم، 94، ص 55).

أما الحد الأدنى استنباطه من قدر ما قرره عمر بن عبدالعزيز من خلال قصته مع الشيخ الجزرى الضرير الذي لا يجد من ينفق عليه، فقرر له الخليفة خمسة وثلاثين ديناراً كنفقة معيشة موضحاً معياره في ذلك التقدير وهو إنه "ثمن قائد لا كبير يقهره، ولا صغير يضعف عنه". (المرجع السابق، ص 57). وهو ما يمكن أن يطلق عليه حد "الكفاية والاستغناء عن الآخرين".

وكان الخليفة يعتبر نفسه مسئولاً عن الإنفاق على من لا مال له، حتى إن تم ذلك من ماله الخاص، كما فعل مع شخص يحتاج إلى نفقة أهله فقال له الخليفة: "خذ هذه الذهب فأنفقها على عيالنا إلى أن يخرج لي عطائي مع المسلمين أو يقضى الله قبل ذلك" (المرجع السابق).

ويلاحظ مما سبق أن أحد الكفاف أو الحد الأدنى المستنبط هنا كان يخص غير العامل من ذوى الاحتياجات الخاصة وليس عاملاً بالضرورة له حق المقابل. وكذلك إعانته لذى الحاجة لم يربطه الخليفة بتكليفه بأعمال مهنية تتطلب رد ما حصل عليه من إعانة إليه بعد ذلك.

وبوجه عام، فيلاحظ أن الحد الأقصى الذي يمثل حد الكفاية للعامل يبلغ نحو ثمانية أضعاف ونصف للحد الأدنى من متوسط الدخل المعيشي الذي قرر الخليفة بأنه يكفى لغير العامل العاجز، وقد يستنتج من ذلك تقارب المستويات المعيشية آنذاك وعدم وجود ذلك التفاوت المبالغ فيه بين الطبقات كما هو حادث في أيامنا المعاصرة وذلك التقارب قد يفيد في انتفاء ظاهرة ظلم وهيمنة الكبار، وتفشى ظاهرة التسول والحق الاجتماعي بين الصغار.

حادي عشر: تحريم استخدام العامل أو السلطان للمال العام للمسلمين، وكيفية رد ما تم سلبه بدون وجه حق (قصة الماء المسخن):

فقد كان الغلام يأتي الخليفة كل يوم بماء (ساخن) لكي يتوضأ به. وذات مرة انتبه الخليفة فسأله عن مصدر ذلك الماء المسخن وعرف إنه يتم تسخينه في (مطبخ العامة). فتوقف الخليفة فوراً عن استخدامه واتبع منهجاً موضوعياً (عجيباً) من أجل رد ما يرى إنه حصل عليه بدون حق من المال العام للمسلمين. وفيما يلي النموذج الاستنباطي من سلوك ذلك الخليفة الرشيد:

1- تحديد نوعية المال العام الذي أسيئ استخدامه (وهو الحطب المستخدم في التسخين).

2- حساب الكمية الإجمالية من الحطب التي تتم استهلاكها بدون حق وذلك بطريقة بالغة التميز والذكاء والمنطقية. فقد استخدم ذات الإناء الذي كان يسخن فيه الماء في المطبخ العمومي، ويؤتى به إليه فارغاً، ثم يملؤه الخليفة بنفسه بالماء ثم يغليه في مطبخه الخاص، ثم حدد عدد الأيام التي تم تسخين الماء في المطبخ العمومي وحسب كمية الحطب التي استخدمت في تسخين المياه في ذلك الإناء على مدى الفترة المذكورة.

3- ثم أرسل الخليفة إجمالي الكمية المحسوبة من الحطب إلى المطبخ العمومي مما لديه من حطب يخصه.

4- واضطر عمر بعد ذلك إلى استخدام الماء البارد في الوضوء والاغتسال لعدم كفاية الحطب المتبقي لديه لولا أن اقترح عليه الغلام – المشفق عليه – بأن يستخدم المطبخ العمومي مع دفع قيمة الخدمة المستعان بها (تسخين المياه) كقيمة نقدية تضاف إلى بيت مال المسلمين، ففعل ذلك.

ويلاحظ من تلك القصة درساً آخر مفيد وهو أخذه بمبدأ الشورى حتى مع البسطاء طالما صح رأيهم.

ثاني عشر: عدم قبول الهدايا المرتبطة بالمناصب وتحويلها إلى بيت المال (قصة الرطب):

فقد تم إرسال رطب كهدية من أمير الأردن إلى الخليفة، وبعد التحري عرف الخليفة أنهما أرسلتا على الدواب المخصصة للبريد، فأمر الخليفة ببيع الهدية ثم تخصيص ثمنها لإطعام الدواب التي كانت تستخدم كوسيلة خدمة عامة لنقل البريد.

ثالثا عشر: الاستغلال الأمثل للوقت: تطبيق مبدأ عدم تأجيل عمل اليوم إلى الغد، مع الاستثناءات موضوعية المبررات:

فقد عرف عن الخليفة انشغاله الدائم لحرصه على انجاز الأعمال أولا بأول. فعندما طلب منه ذات مرة تأجيل عمل ما للغد لأخذ قسط من الراحة، قال الخليفة: "لقد فدحني عمل يوم واحد، فكيف إذا اجتمع عليَّ عمل يومين". ومع هذا، ففي بعض الحالات كان الخليفة يتعمد تأجيل البت في بعض الأمور حتى إن كانت بطبيعتها لا تستغرق وقتاً طويلاً، ويحدث ذلك – كما كان الخليفة يوضح – لأهداف مختلفة مثل تليين القلوب وتجنب الفرقة والانشقاق بين الفئات ذوى المصالح المتعارضة (المرجع السابق، ص 66، 68، 69). وذلك على نحو ما تبين سابقاً.

رابع عشر: الاقتصاد في استخدام الموارد والاستغلال الأفضل لها (المنهج الاقتصادي في استخدام الورق):

فقد عرف الخليفة بأنه كان هناك إسراف كبير في استهلاك الورق في عهود من سبقه، فقرر ترشيد ذلك من خلال تجميع الحوائج الكثيرة المتعددة وتركيز تدوينها في صحيفة واحدة فقط. وذلك يمكن أن يفيد في ترشيد النفقات الحكومية على استهلاك كم هائل من الورق الذي لا تملأ سطوره عن آخرها باللازم المفيد، وكذلك في ترشيد الطلاب لاستخدام الورق الذي لا يستغلونه بكامله في العمليات التعليمية المختلفة... الخ.

خامس عشر: فرض مبدأ ترشيد استغلال موارد الدولة التمويلية الموجودة في بيت المال واعتبار ما يحدث من عجز نتيجة لسوء استخدامها:

فقد قدم الخليفة منهجاً بالغ البساطة برغم إغفال الكثير من المسئولين المعاصرين عن التنبيه إليه، وهو وجوب ترشيد استخدام الموارد التمويلية للدولة بحالها الحقيقي أو الفعلي وإعطاء ذلك أولوية على مجرد الشكوى من العجز أو طلب المزيد!. ولقد تجلى ذلك المنهج السهل الممتنع عندما اخبر الخليفة بفقد بضع الدنانير من بيت المال باليمن. فكتب الخليفة إليه ليوبخه على أن ما حدث من عجز في الموارد إنما نشأ عن إهدار وقصور في المحافظة على موارد المسلمين التي ائتمن المسئول (الذي يقابل وزير المالية المعاصر) عليها. وفى ذلك كتب عمر إلى ذلك المسئول "وهب بن منبه": "أما بعد، فإني لست أتهم دينك ولا أمانتك، ولكنى أتهم تضييعك وتفريطك، وإنما أنا حجيج المسلمين في مالهم وإنما لأشحهم يمينك فاخلف لهم والسلام" (المرجع السابق، ص 87، 88).

سادس عشر: إغناء الناس وعدم وجود أي مستحق للتصدق عليه:

وكان من نتائج سياسات الإصلاح الرشيدة للخليفة العادل، إنه لم يعثر على شخص واحد يستحق الصدقات التي أرسلت إفريقيا، فتم إعادة استغلال تلك الصدقات في شيء آخر نافع للبشر وللإسلام، وذلك بشراء عبيد ثم إعتاقهم مما غرس فيهم مشاعر الولاء والانتماء للدين الإسلامي وللمسلمين. فقد قال يحيى بن سعيد (من أكابر أهل الحديث في المدينة): "بعثني عمر بن عبدالعزيز على صدقات إفريقية فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها

لهم فلم نجد بها فقيراً، ولم نجد من يأخذها منى قد أغنى عمر بن عبدالعزيز الناس فاشتريت بها رقاباً فأعتقتهم وولاؤهم للمسلمين" (المرجع السابق، ص 78).

وقد تأكدت حقيقة غنى الناس واستغنائهم في عهد عمر بن عبدالعزيز من قول رجل آخر كان من ذرية "زيد بن الخطاب"[1] حين قال: "إنما وَلِيَ عمر بن عبدالعزيز سنتين ونصفا، فذلك ثلاثون شهرا، فم مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح بماله. قد أغْنىَ عمر بن عبدالعزيز الناس". (محمد بن عبدالحكم، مرجع سابق، ص 128).

(1) زيد بن الخطاب هو اخو عمر بن الخطاب، وكان صحابى من شجعان العرب في الجاهلية والإسلام، وقد سبق عمر في إسلامه.

المبحث الثالث

النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي ذي الأساس العمري المزدوج

مقدمة:

من بين ما وصى النبي ﷺ المسلمين به "عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى" (حسن صحيح، سنن أبى داود (4/ 201)، الترمذى (5/ 44). وأعاد ﷺ التأكيد على اثنين بعينها قائلاً: "اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر" (صحح سنن الترمذي للألباني (3/ 200). ثم اختص النبي ﷺ عمر بن الخطاب ببعض الأحاديث التي تشير إلى مواضع تميز ينفرد بها مثل وصفه بالمحدَّث (الملهم) في قوله ﷺ "لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يك في أمتي أحد، فإنه عمر" (البخاري (3689)، ومسلم (2398)، والإخبار بخوف الشيطان وفراره منه لشدة هيبته: "أيها يا ابن الخطاب والذي نفسى بيده ما لقيك الشيطان سالكا فجاً قط إلا سلك فجاً غير فجك" (البخاري - 3683)، مسلم (2396)، وكان من بين ما قال النبي ﷺ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويوضح تميز منزلته لديه: "لو كان بعدى نبى لكان عمر بن الخطاب" (السيوطي في الجامع الصغير 2/ 136).

ذلك هو عمر بن الخطاب الذي انتزع احترام وتقدير أحد كبار قادة الفرس حين وجده نائماً على التراب متوسداً حجراً تحت شجرة بدون حراسة أمنية فقال قولته الشهيرة: **"حكمت فعدلت فأمنت فنمت يا عمر"**.

ونمضى لثاني العمرين، عمر بن عبدالعزيز، الكردي المسلم، حفيد جده لامه العربي المسلم عمر بن الخطاب، فنفاجأ بامتداد نموذجي للسيرة العطرة وللإدارة الناجحة لنظام اقتصادي سياسي اجتماعي شامل تم كله على أصول نظرية إسلامية بحتة. ذلك الخليفة العمري التالي هو من عرف بكونه الإمام العادل، وهو من كان المنطق وسيلته في التفكير والحكم حيث قال "أحببت أن يُعلَّم من كان جاهلا من أمري والذي أنا عليه مما أكن أريد

به المنطق في يومي هذا حتى رأيت أن المنطق ببعضه هو أقرب إلى الصلاح في عاجل الأمر وآجله" (أبى محمد عبدالحكم، 94، ص 83).

هو من صرح بوضوح مصادر منهاجه في الحكم والتطبيق بقوله: "وأنا اعلم من كتاب الله وسنته، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، وما سلف عليه أمر الأئمة بين يدى علماً من الله علمَّنيه... " (المرجع السابق).

وهو من أعلن زهده في الولاية والخلافة وإدراكه أنها مسئولية وتكليف لا نعمة وتشريف حيث قال عنها "فلعمري ما ازددت علماً بالولاية إلا ازددت لها مخافة... (المرجع السابق).

وعلى مر الصفحات الماضية، تم التعرف على نموذجين مثاليين لتجربة عملية تطبيقية حول النظام الاقتصادي الإسلامي التي تم بنائها وتناميها على يدي هذين العمرين الجليلين. وقد تميز النموذج الأول لعمر بن الخطاب بالإرشاد إلى كيفية الإصلاح والتعامل مع الأزمات والكوارث، وفى النموذج الآخر تم الوقوف على كيفية الإصلاح والتعامل في وقت الرخاء والراحة.

وفى ذلك الفصل يتم الانتهاء باستخلاص أهم محددات كلا النظامين معاً وبمحاولة تحويل تلك المحددات المشتركة إلى متغيرات كمية أو كيفية، يمكن أن تشكل معاً لبنات لبناء نموذجي نوعى مبدأي للمكونات الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي كنموذج يقترح تناوله في دراسات تالية بمزيد من التحليل القياسي المتعمق، تمهيداً لإدخاله إلى حيز التطبيق العملي.

أهم محددات النظام الاقتصادي الإسلامي المستخلصة من تجربتي العمرين الراشدين:

أولا: أهم محددات نموذج عمر بن الخطاب:

1- **الملكية الخاصة** بما لا يضر بالمصلحة العامة (وسطية معايير التملك).
2- **لا للمساواة المطلقة**، ولا للطبقية العنصرية (العدالة والموضوعية في التصنيف الطبقي الموضوعي وفقاً للقدرات والإمكانيات).

3- **القضاء على الفقر** بعمل الفقير وتكافل الغنى (الدور المزدوج الآتي للفقير وللغنى في حل مشكلة الفقر).

4- **مواجهة الأزمات** الاقتصادية الخاصة بالغذاء (المشاركة الشعبية وترشيد عملية استغلال المتاح من الغذاء) وبالصحة (العزل).

5- **توزيع الثروة والدخل** ودور الدولة (لكل بقدر عمله، وسد حاجات غير القادرين من قِبل الدولة).

6- **معيار تحديد الحد الأدنى للفرد** يجب أن يغطى أربعة بنود: وسيلة للدفاع، الاحتياجات الشخصية، نفقات من يعول، خدمات لازمة للنشاط المعيشي (الحاجات الأساسية المكونة للحد الأدنى من الدخل).

7- **التمييز في الدخول** وفقاً لدرجة الإيمان والتقوى (التمييز الدخلي بين الأسوياء والمنحرفين من معايير توزيع الدخول).

8- **دور الدولة** ضروري في كثير من المجالات مثل إدارة المال العام وممتلكات الشعب، ورعاية الضعفاء والمحتاجين، والتقريب بين الطبقات بشكل موضوعي (الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة).

9- **مصادر التمويل العام**: الزكاة، الجزية، الخراج، العشور، الفئ والغنائم (لا ضرائب في المصادر الإسلامية للتمويل وإنما كلها محددة في آيات القرآن الكريم).

10- **بيت المال**، وتدوين الدواوين (الجهاز المسئول عن مصادر التمويل والسجلات الرسمية الخاصة به).

11- **النقود الإسلامية** (عملة وطنية تميز الدولة).

12- **إقطاع الأراضي** (الإصلاح الزراعي وإحياء الأراضي الجدباء).

13- **وظائف متميزة**: العاشر، عامل الخراج، خازن بيت المال، المصدق، العامل على البحر، صاحب الاقباض، واعظ الجيش، قائد مائة (الهيكل الوظيفي والمهني العام للدولة).

14- **منشآت متميزة**: دار السجن، دار للمغتربين وعابرى سبيل، دار الدقيق (الأجهزة الحكومية للدولة).

15- **ترشيد لغة المعاملات الحركية** للقيادات العليا (البروتوكول) وفن المعاملات والتواصل المهني الرسمى.

وفيما سبق، تمت إعادة عرض الملامح المفاتيح التي ذكرت في النظام الاقتصادي في عهد عمر بن الخطاب مع إعادة بلورة تلك الملامح في شكل مسميات أو مؤشرات يمكن أن تستخدم بعد ذلك في تكوين معادلة النظام الاقتصادي الإسلامي بصفتها متغيرات مستقلة كما سيتم التوضيح فيما بعد.

ثانيا: أهم محددات نموذج عمر بن عبدالعزيز:

1- الحرص على **مبايعة** الناس للخليفة (الديمقراطية).

2- **المال** لخدمة الرعية وليس لإثراء المسئول (السلطة في خدمة الشعب).

3- ترشيد **الإنفاق** الحكومي (الإنفاق الحكومي الضروري وليس البذخي).

4- رد **المظالم** إلى أهلها (العدل أساس الملك – أو درء المفاسد مقدم على جلب المصالح).

5- التعامل الموضوعي مع **المعارضة** (الحوار ثم الردع ثم العقاب أساس التعامل مع المعارضة).

6- رفض مبدأ تعدد **الالتزامات المالية** على الناس بفرض المكس (لا للضرائب كمورد تمويلي عام).

7- إقرار **حرية** التجارة والكسب والاستثمار (الحرية الاقتصادية).

8- رفض التسعير **الجبري** (التسعير وفقاً لقوى السوق).

9- الحد **الأدنى** للدخل (يغنى عن سؤال الغير).

10- الحد **الأعلى** للدخل (يغنى عن الخيانة).

11- استخدام **شخصي** من قِبل المسئولين للمال العام (مرفوض تماماً).

12- **الهدايا** المرتبطة بالمناصب (تضاف إلى خزانة الدولة أو بيت المال).

13- **استغلال** الموارد المتاحة (تدنية المهدر منها، وتعظيم منافع استغلالها).
14- ترشيد **الموارد التمويلية** للدولة (سبب العجز هو سوء الاستغلال وليس تدنى المتاح).
15- **الاستغلال** الرشيد **للوقت** (كمعيار عام: لا تأجيل للأعمال، وكاستثناء التأجيل إذا ارتبط بضرورة أو بفائدة ما).
16- **إغناء** كل الشعب (تحقيق فوائض تسمح بزيادة نفوذ الدولة على دول أخرى).

وبالرجوع إلى السيرة الذاتية لكلا العمرين رضي الله عنهما، سنجد أنهما يشتركان في ذات التوجه القائم على الالتزام التام بكتاب الله وسنة رسوله، وبالفكر المنطقي المتمثل في الاجتهاد الذي ينطوي على مرونة رشيدة في التعامل مع المستجدات، وكلّ كان يأخذ بمبدأ الشورى، وكلّ كان أمينا على المال العام وينأى بنفسه وبمن يعمل معه أن يحققوا انتفاعات شخصية منه أو أن يسمحوا بإساءة استغلاله، وكلّ كان يطبق منهجه على دولة إسلامية متسعة الأطراف تشمل في طياتها دولاً أخرى أو شعوباً من غير المسلمين ومع هذا، عاش الجميع في حالة تواجد وانسجام لتحقق العدالة في المعاملة مع الجميع، كل بضوابط تتلاءم مع ديانته وعقيدته.

وبطبيعة الحال، فإن نموذجي العمرين لم يتضمنان ذات وحدات التمييز أو ذات العناصر لأن ما تم هنا هو محاولة مبدئية لتحصيل بعض العناصر الهامة المكونة لكل من النظامين بشكل إجمالي، غير أننا يمكن أن نخلص من النموذجين لبعض العوامل المندمجة أو المشتركة التي تستطيع بها أن نكون معادلة واحدة توضح ملامح النظام الاقتصادي الإسلامي في عمومه وتبرز مواضع تقييم درجات الفعاليات له. وذلك ما سيتم في الجزء التالي مباشرة.

النموذج النوعي للنظام الاقتصادي الإسلامي:

بالرجوع إلى العناصر المفاتيح التي تم استنباطها كمكونات إجمالية أساسية للنظام الاقتصادي في عهد كل من عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز، يمكن تلك العناصر بتمثيلها بالمتغيرات التالية:

أولا: نموذج عمر بن الخطاب:

(1) المذهب Ideology	إسلامي
(2) درجة التطرف أو التحيز	وسطية ← في الملكية/ في الطبقية/ في علاج الفقر...
(3) الوحدة المستهدفة	الشعب ← "يعنيني شأن الرعية"
(4) طريقة الحكم	الشورى
(5) المسئولية	الدولة والشعب معاً
(6) موارد التمويل	لا استخدام للضرائب باللغة المعاصرة.
(7) أطراف معالجة الأزمات	الرئيس + الدولة + مشاركة شعبية ← تكافل اجتماعي
(8) الاستمرارية	(تشابه مع الموجود في العصر الحديث، مثلاً: بيت المال (يتشابه مع وزارة المالية، والعملة الإسلامية تتشابه مع العملة الوطنية، ولغة الجسد جزء من البروتوكولات المعاصرة ومعالجة أزمة المجاعة صالحة للتطبيق في العصر الحالي).

ثانيا: نموذج عمر بن عبدالعزيز:

(1) المذهب	إسلامي/ الحرية الاقتصادية في الأنشطة والتسعير...
(2) درجة التطرف أو التحيز	وسطية ← موضوعية الحوار مع المعارضة، رعاية غير المسلمين، حدود مختلفة للدخل)
(3) الوحدة المستهدفة	الشعب ← المال لتحسين أحوال الرعية
(4) طريقة الحكم	الشورى والديمقراطية ← المبايعة
(5) المسئولية	الدولة
(6) موارد التمويل	لا استخدام للضرائب باللغة المعاصرة.
(7) الهدف	(إغناء الناس عن السؤال وعن الانحراف بالخيانة وغيرها وإصلاح أخطاء الأنظمة السابقة من تبذير ومظالم...
(8) الاستمرارية	(ترشيد الإنفاق الحكومي، تحريم الهدايا لذوى المناصب، الاستغلال الرشيد للوقت وللموارد...).

وبطبيعة الحال، فكلما تمت دراسة النماذج الاقتصادية بشكل أكثر عمقاً وتناسقاً في الفترات المعنية، كلما كانت المتغيرات الممثلة للأنظمة الاقتصادية في تلك الفترات أكثر موضوعية وتحديداً وقابلية للقياس أيضاً.

وبالاستعانة بمعادلة (كفاءة النظام) الموضحة في دراسة حول النظم الاقتصادية المعاصرة (زينب صالح الأشوح، 2013، ص ص 47، 48) نجد أن تلك المعادلة تأخذ الصيغة التالية:

كفاءة النظام = (الدين، الفكر البشرى، الشمولية، عدم التحيز، إمكانية التطبيق، الاستمرارية، معدل النمو، تغطية الأهداف).

وبالتطبيق النوعي (المبدأى) لتلك المعادلة (النوعية) على المتغيرات الثماني لنظامي العمرين يمكن أن نستقرئ الآتي:

- فيما يتعلق بعنصر الدين: كلا النظامين يلتزمان بالأصول الشرعية بالكامل.
- وفيما يتعلق بالفكر البشرى: كلا النظامين يقومان أيضاً على الفكر البشرى الموضوعي من خلال الاجتهاد المنضبط بالتعاليم الشرعية، والشورى مع أهل العلم والحكمة. ولا ننسى قصة عمر مع المرأة التي خالفته في رأيه فأقر بصواب ما قالت بل وأعلنه صراحة بقوله: "كل أحدٍ افقه من عمر" (محمد صديق المنشاوى، مرجع سبق ذكره، ص 20)، ثم عدل عن رأيه ورجع إلى المنبر ليعلن إلى الناس: "إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صداق النساء، فليفعل كل رجل في ماله ما بدا له" (الكنز [16/ 536، 537]) رقم (45796).
- وكذلك كان الحال مع عمر بن عبدالعزيز الذي أعلن صراحة أن المنطق هو أساس تفكيره (كما ورد سابقاً) والذي لم يتخل أبدا عن استشارة ذوى الرأي وكان ممن تأثر بهم الإمامين مالك والشافعي.
- وفيما يتعلق بالشمولية: سنجد أن كل من العمرين قد توليا الخلافة على دولة إسلامية مترامية الأطراف تشمل دولاً أخرى غير إسلامية وتشمل تيارات مذهبية بالغة التطرف وتنطوي على ظروف متباينة، ومع هذا، نجح كل منهما في إدارة كل المناطق

بتناسق وتلاؤم مع كل التباينات. ولقد لوحظ أن كل ما تم في خلال هذين النظامين ما زال يتطابق مع ظروف العصر الحديث ويصلح للانتفاع به في أحوال بالغة التشابه مثل الاستفادة بنموذج عمر بن الخطاب (كأطر عامة مرشدة) في كيفية المعالجة الرشيدة للازمات خاصة في الآونة الأخيرة التي يشهد العالم فيها أزمات اقتصادية طاحنة، وتزيد حدتها في المنطقة العربية أثر الثورات العربية الجماعية.

- وفيما يتعلق بعدم التحيز، فنجد أن كلا النظامين يقومان على الاعتدال في التعامل مع كل الفئات فعمر بن الخطاب لم يتحيز للفئات الفقيرة على حساب الطبقات الثرية (كما يحدث في ظل النظام الشيوعي) كما لم يتحيز مع الأغنياء ضد الفقراء بدليل قولته في أواخر أيامه بإعلان تمنيه بأخذ فضول الأغنياء لتوزيعها على الفقراء، وكذلك فعل عمر بن عبدالعزيز الذي قرر دخولاً متباينة لكل حسب وضعه واحتياجاته الفعلية.
- وفيما يتعلق بإمكانية التطبيق، فمن الواضح أن غالبية ما سبق صالح للتطبيق المعاصر، وإن كانت هناك وقفة تستدعى مزيداً من التحليل حول فكرة غياب "الضرائب" من موارد تمويل الدولة باعتبارها ظلماً وإجحافا على الشعب. لكن تماذج دور الدولة مع الشعب ما زال يوصى به حتى الآن من خلال المشاركة الشعبية والتكافل الاجتماعي والمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال، والشورى يعتبر الوجه النموذجي للديمقراطية التي تنادى بها الثورات المعاصرة. وما زالت هناك الكثير من متضمنات النظامين ما يمكن الاستفادة منه بالتطبيق في وقتنا المعاصر برغم تباين الأحوال واختلاف المسميات.
- ويلحق بما سبق عنصر الاستمرارية، فكل ما يمكن تطبيقه من عناصر النظامين العمريين في وقتنا المعاصر يدل على اتسام هذين النموذجين بصفة الاستمرارية، كما أن هناك شواهد أخرى تدل على استمرارية العناصر مثل تطبيق سياسة الحرية الاقتصادية في الأنشطة وفى الانتقال وفى التسعير حيث نجدها تطبق حتى الآن في إطار النظام الرأسمالي، كما أن هناك أجهزة ما زالت موجودة بشكلها الأساسي مع اختلاف المسميات مثل "وزارة المالية أو الخزانة" (بمسماها المعاصر) التي تقابل بيت المال (في النظامين العمرين)، والعملة الإسلامية التي تقابلها العملة الوطنية، وهكذا).

- وفيما يتعلق بمعدل النمو أو التنمية، فذلك يمكن أن يعتبر مصطلحاً مستحدثاً لصفته القياسية ولا غضاضة في استخدامه في تحديد فعاليات النظام الاقتصادي الإسلامي. فعلى سبيل المثال، دائماً ما يشار إلى النظام الاقتصادي في عهد عمر بن عبدالعزيز باعتباره نظاماً فاعلاً لأنه ارتبط بحالة رخاء وفائض في الموارد، مقارنة بعكس الحال الذي حدث في عام الرمادة في عهد عمر بن الخطاب. وفى زماننا المعاصر، يمكن إضافة ذلك المتغير باعتباره من نواتج الفكر البشرى الاجتهادي المعاصر التي سمح النبي ﷺ باستخدامها "انتم أدرى بشئون دنياكم".
- أما عن تغطية الأهداف، فيلاحظ أن كلا النظامين قد حققا الهدف الأساسي من قيامهما وهو الرعاية العادلة والفاعلة للرعية مسلميها وغيرهم مع الحفاظ على الهوية الإسلامية وإتباع التعاليم الشرعية الصحيحة وتحقيق حد أدنى ملائم لمعيشة المواطنين.
- هذا، وقد يفيد إدخال متغيرين إضافيين آخرين من أجل تمييز النظام المعنى بهويته الإسلامية المقصورة وهما "اللغة العربية" و"التأريخ الهجري" باعتبارهما مفاتيح تمثل الهوية الدينية للنظام، فلا يصح أن يكون هناك نظاماً إسلاميا مطبقاً بدون استخدام اللغة العربية (لغة القرآن)، والتأريخ الهجري (الإسلامي) كأساس للمعاملات وكبديل، يمكن أن يدرج هذين المتغيرين في بداية النموذج بدلاً من متغير الدين، باعتبارهما ممثلين للدين بشكل صريح.

ويؤكد على أهمية الاقتراح الأخير حقيقة اهتمام عمر بن الخطاب بالتفقه في السنة وفى اللغة العربية وأمره بذلك. فعن عمر إنه كتب إلى أبى موسى الأشعري: أما بعد فتفقها في السنة وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن فإنه عربي، وتمعددوا[1] فإنكم معديون" (أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه 6/ 116 في: خديجة النبراوي، مرجع سبق ذكره، ص 820).

(1) تمعددوا، أي تشبهوا بعيش معد بن عدنان وكانوا أهل غلظة وتقشف – أي كونوا مثلهم ودعوا التنعم وزي العجم – النهاية (4/ 342).

كما قام عمر بن الخطاب بالدور الريادي المطلق في وضع التاريخ بالهجرة من أجل ترسيخ أصول الهوية والحضارة الإسلامية وتثبيت تواجدها عبر الأزمنة. وقد استطاع عمر بذلك أن يجمع شمل الأمة الإسلامية من خلال وحدة الدين ووحدة العقيدة ووحدة اللغة ووحدة التأريخ أيضاً. (مزيد من التفاصيل حول الروايات المتعلقة بذلك الانجاز الفريد، ارجع إلى على الصلابي، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 108، 109).

خاتمة وتوصيات:

ما تم تقديمه بالبحث الحالي ما هو إلا صورة محدودة بالغة الاختصار لبعض الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي تم تطبيقه وإدارته بالفعل في عهد عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز. في الأول برز فيه نموذج رائع لكيفية التعامل الفاعل مع الأزمات، وفى الثاني برز فيه الوجه الإصلاحي المرتبط بثمار الرخاء. وتم الانتهاء باستخلاص تلك الملامح في شكل متغيرات تمت مطابقتها مع معادلة "كفاءة النظام" التي تم اقتراحها في دراسة سابقة موضحة بكتاب سابق لنا.

ونتيجة للمحدودية النسبية، نود التحفظ على كفاية العرض والتحليل الحاليين لذلك الموضوع الهام، إلا إنه مع هذا ما زال موضع أمل ورجاء في تحقيق الغرض منه وهو إثبات وجود أنظمة إسلامية متميزة وناجحة تم تطبيقها، ومرت بشعوبها وقتها بخير وعافية، وما زالت تترك بصماتها للأحفاد كي يسترشدوا بمتضمناتها وبإرشاداتها. وكذلك ليتمكنوا من الرد على الأصوات التي تتعالى – عن جهل وعدم دراسة – بأن الإسلام هو دين تعبدي فقط وبأنه يجب الفصل بين الأمور الدينية التعبدية والمسائل المعيشية التي لا يقدر على التعامل معها إلا من خلال الفكر والتطبيق البشرى البحت.

وفى النهاية، ومن أجل أن تكتمل الفائدة من تلك الدراسة، يقترح الآتي:

1- استعانة الباحثين الجادين بتلك الدراسة، وبالكتاب الذي أصدرته الباحثة حول النظم الاقتصادية المعاصرة ومقارنتها بالنموذج الإسلامي، كأساس مبدأي من أجل إجراء دراسات أكثر شمولية وعمقاً للنظم الاقتصادية ليس فقط في عهد العمرين،

ولكن في عهد الخلفاء الراشدين أجمعين أو في فترة الخلافة الإسلامية القوية، ومحاولة استنباط نماذج مماثلة لما تم عرضه في تلك الدراسة الحالية لكن بشكل أكثر دقة وعمقاً وقابلية للقياس.

2- إجراء دراسات تطبيقية قياسية عملية على ذات النموذج الموضح بالدراسة مع تحويل المتغيرات إلى متغيرات عددية وصورية قابلة لاستجلاب البيانات المناسبة، وللتحليل الإحصائي المناسب مثل تطبيق معادلة الانحدار الخطى المتعدد باستخدام برنامج SPSS. فكلما دخل النموذج المقترح حيز التحليل القياسي التطبيقي، كلما أصبحت الفكرة أكثر اقتناعاً ومصداقية.

3- دعوة العلمانيين والمتشبثين بالفكر البشرى وحده وبضرورة فصل العلم عن والأنشطة المعيشية عن الدين إلى استقراء البحث والتعمق في الدراسات ذات الصلة وإبراز آراء موضوعية لهم تقوم على علم ودراسة وليس على مجرد آراء سطحية.

4- دعوة الجهات المختصة في مصر وفى أي دولة أخرى تعانى من أزمات اقتصادية أو من تخبط في القرارات أو ما شابه ذلك، إلى الاستعانة بالدراسة الحالية كبديل مختصر إرشادي عما فعله أجدادنا الحكماء، لعل الاقتداء بهم يخرج الجميع من نفق الأزمات الاقتصادية المظلم.

وفى النهاية همسة إلى أصحاب القرار: تخيروا الكفاءة والثقة، فإن لزمت الأولوية فلتكن الكفاءة أما الخلفاء فلم تكن لديهم مشكلة فكل المسلمين الأوائل كانت تتوافر فيهم الكفاءة والثقة والعلم المتدفق أيضاً. ومع هذا، لم ير عمر بن الخطاب آية غضاضة في أن يستخدم عملة نقدية كسراوية الأصل لكن بعد أن يقوم بتطويرها لتتلاءم مع الهوية الإسلامية... ترى هل من مستقرئ لما أقول؟!

وبعد الرحلة المعرفية في بستان تطبيقات اقتصادية رشيدة في زمن السلف الصالحين، والوقوف على النجاح الحقيقي الذي حققته النظم الاقتصادية المطبقة في زمن الدولة الإسلامية القوية، يتبقى لنا أن نختم الفصل الحالي والكتاب بأكمله بتساؤل تشوبه مرارة الحسرة على دين راقي ضيعه تابعون أصبحوا كغثاء السيل، سؤال يسأله دائما بتعالي جهلاء

الدين الذين يحاكون قارون في غروره الأرعن: لماذا هم متقدمون في الغرب، بل وفى دول كثيرة أخرى غير إسلامية، ونحن المتباهين بإسلامنا نعانى من التخلف والتواجد في ذيل القائمة المتحضرة، وذلك على الرغم من امتلاكنا لمصادر التوجيه والمعرفة إلهية المصدر، وكفرهم بها وتخليهم عن الاستعانة بها في أنظمتهم بشرية الإعداد والتطبيق بالكامل؟!

حقيقة تخلف العالم الإسلامي، وأسبابه:

بداءة، وقبل أن نستطرد في حديث حول حال قد نكتشف إنه لا يتواجد بصفته الحقيقية أصلا، علينا في البداية أن نعرف، لماذا أصلا يوصم العالم الإسلامي بالتخلف؟! ومن الذي له ذلك الحق الذي يدفعه إلى إشاعة ذلك التصنيف؟

لو تتبعنا التصنيفات التي بنيت عليها أحوال دول العالم وتجميعهم في فئات مختلفة، سنجد أن القائم عليها هو غربي المنشأ أو التوجه، كما أن معايير التصنيف ذاتها تثير التعجب والدهشة لغموض الكثير منها وتحيزها اللامحدود المناهض للدول الإسلامية التي مازالت تحافظ على قيم أخلاقية يفتقد الآخرون التحلي بها أو إدراك قيمتها نتيجة لإدمانهم لملذات الدنيا التي قال عنها رسول الله ﷺ "الدنيا حلوة خضرة، فمن أخذها بحقه بورك له فيها، ورب متخوض فيما اشتهت نفسه ليس له يوم القيامة إلا النار" (صحيح الجامع الصغير وزيادته، 3410)، ولقد أكد حديث نبوي صحيح آخر كراهية اتباع ذلك الهدف الدنيوي البحت: "الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر" (صحيح الجامع الصغير وزيادته 3412)، حيث يوضح الحديث أن مباهج الدنيا ورفاهياتها حتى الاقتصادي منها لا يعتبر أصلا من معايير التقدم الذي يجب على المسلم أن يجعله مرامه الأوحد، بل أن الكثير من ملذات الدنيا قد توقعه في معاص تغضب الخالق منه وتحيد به عن أداء دور الاستخلاف الاعماري الحقيقي المطلوب منه. ولهذا فإن اعتبرت الدنيا سجنا للمؤمن لأنه يحبس نفسه ويغالبها عن الاستجابة لرفاهيتها غير المطلوب، بينما هي جنة الآخرين لأنهم يتمتعون بها بلا آية حدود ولا ضوابط ولا روادع بعواقب حساب الآخرة.

وحتى البنيان الذي يمثل أحد مفاتيح وركائز العمران ومظاهر التحضر في زماننا المعاصر، فقد أشير في حديث نبوي صحيح إلى إنه من الأعمال غير المستحبة والتي لن يؤجر عليها الإنسان في الآخرة حيث يعتبر المبالغة في التشييد والبناء الترفي الزائد عن الحاجة الأساسية له، من أوجه الإسراف التي نهى عنها الإسلام قطعيا واعتبرها شيطانية الطابع "كل نفقة ينفقها العبد يؤجر فيها إلا البنيان" وفى رواية أخرى "يؤجر الرجل في نفقته كلها إلا التراب - أو قال في البناء" (الحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (2831، ولقد ورد في حديث آخر صحيح الحدود الواجب مراعاتها لتلك الحاجة الضرورية المسموح بها في البنيان، وهى تتمثل في حاجات أفراد العائلة (كزوج وكزوجة في الأساس)، وحاجة الاستضافة التي يحث عليها الاسم لدواعي التواصل الاجتماعي وتوثيق الروابط، ويتجلى ذلك في قول النبي ﷺ: "فراش للرجل، وفراش لامرأته، وفراش للضيف، والرابع للشيطان" (رواه مسلم 146/6).

بعض التصنيفات المعاصرة الأكثر شيوعا لدول العالم

اختلفت الدراسات والمنشورات الإحصائية والاقتصادية المتخصصة في تحديد تصنيفا موحدا لدول العالم.. وعلى سبيل لمثال - لا الحصر - فسوف نورد فيما يلي بعض تلك التصنيفات الأكثر شيوعا وتداولا في المجالات الاقتصادية خاصة ما يرتبط منها بالنظم الاقتصادية ويرتبط بأنماطها:

التصنيف الأول

يستخدم فيه عدة متغيرات مثل التقارب في النشأة التاريخية، والجوار الجغرافي، والسياسات المتبعة، والمذاهب الجوهرية المتبناة، والدين، والموارد الطبيعية وخصائص السكان، والعادات والتقاليد. وبناء عليه تنقسم دول العالم إلى المجموعات التالية:

- أولا: أنظمة غربية (مرتفعة الدخل) Western Systems
- ثانياً: أنظمة شرقية (الاتحاد السوفيتي السابق والدول التابعة، وتقوم على التعاونيات) Eastern Systems.
- ثالثا: أنظمة تخص بقية دول العالم (ويطلق عليه العالم النامي). Developing Systems.

ويلاحظ أن التصنيف حصر خاصية ارتفاع الدخل بين الدول الغربية فقط، بينما اعتبر دول العالم النامي أكثرية متدنية الحال. وسوف يتأكد ذلك المعنى من عرض التصنيف التالي لدول العالم

التصنيف الثاني

يستخدم فيه الطبيعة الاقتصادية للنظام المهيمن على كل فئة:

- أولا: نظام المؤسسات الاقتصادية Firm Intensive Systems
- ثانياً: نظام الدولة State Intensive Systems
- ثالثا: أنظمة القطاع العائلي Household Systems.

وبطبيعة الحال تم وصف خصائص النظام الأخير بأنه بدائي، يعتمد على الأنشطة الأولية، تحكمه عادات وتقاليد متخلفة في معظمها.. إلى آخره من سمات مفتراة على تلك المجموعة الأخيرة.

التصنيف الثالث

- أولا: أنظمة لامركزية (السوق الحر) Systems Free Market, Decentralized.
- ثانياً: أنظمة مركزية (تخطيطية) Centrally, Planned Systems.
- ثالثا: أنظمة بدائية Traditional Systems.

حيث وصفت المجموعة الثالثة بأنها تقوم على الحياة القبلية ويغلب عليها الطابع الريفي وأنشطة القطاع غير الرسمي!!!

التصنيف الرابع

- أولا، أنظمة صناعية (متقدمة) Industrial Advanced Systems
- ثانياً، أنظمة زراعية (متخلفة) Agricultural Underdeveloped Systems.

التصنيف الخامس

حيث تم عرض ذلك التصنيف مؤخرا مراعاة للتحولات الجذرية التي حدثت في العالم أجمع:

- **أولا: أنظمة العالم الغربي** Western (مرتفعة الدخول، صناعية، مستويات معيشة مرتفعة تصل لحد الرفاهية، تطبق نظام السوق الحر أو الرأسمالي)
- **ثانياً: الأنظمة الاشتراكية أو الشيوعية** Communist (مازالت اجتماعية الاهتمام، مركزية، تخطيطية)
- **ثالثا، أنظمة ناشئة تتقدم بسرعة** (مثل الاتحاد السوفيتي سابقا، ودول أخرى ظهرت مؤخرا مثل إيران وتركيا)
- **رابعا، أنظمة عربية** Arabic (تجمعها لغة عربية موحدة، وعادات وتقاليد وتوجهات دينية متقاربة)

لكنها اقتصاديا، تنقسم إلى مجموعتين:

1- مجموعة دول الخليج Arab Gulf Countries

(وتتميز بأنها منتجة للبترول وامتلاكها لثروات طبيعية ضخمة مما جعلها تتمتع بمستويات معيشية بالغة الارتفاع، وعادة عدد السكان في كل منها منخفض مثل الحال في المملكة العربية السعودية والكويت، لكنها مازالت تصنف – مع هذا، كدول تنتمي إلى العالم النامي أو المتخلف!!!)

2- دول عربية أخرى

(وتفتقر إلى الموارد الطبيعية غالبا، وتنخفض فيها مستويات الدخول، وتشح لديها الموارد الطبيعية، وغالبيتها تعانى من التضخم السكاني مثل الحال في مصر والسودان).

- خامسا، دول أخرى مثل دول إفريقيا الوسطى والجنوبية ودول الكاريبي ودول أمريكا اللاتينية كالبرازيل، وهى تتمتع بارتفاع نسبى في معدلات نموها وفى مستويات معيشتها مقارنة بالمجموعة السابقة.

والواقع أن ما سبق ما هو إلا نموذج مصغر لتعددية تصنيفية ضخمة التفرعات والتباينات لدول العالم المعاصر وكلها تجتمع على أمر واحد، حصر دول العالم عامة،

والدول العربية على وجه الأخص في دائرة الفقر والجهل والتخلف الذي يبرر للدول الكبرى فرصة التربص بها واقتناص مواردها الطبيعية والاستئثار بها بعد أن يتم القضاء التام عليها من خلال مخطط متقن طويل الأجل يتم تنفيذه بدهاء شديد، وقد ظهرت الكثير من ملامحه البغيضة في الآونة الأخيرة خاصة منذ ظهور ما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي" في 2011، كقفزة بالغة الشدة على طريق إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط التي تشمل على دول كلها عربية ماعدا إيران وتركيا، وكلها مع هذا دولا إسلامية ماعدا إسرائيل المستزرعة كشوكة لازمة لاستكمال تنفيذ المخطط الافتراسي الكبير.

لكن يا ترى، لماذا يعتبر العالم الإسلامي مطمعا كبيرا للدول المتقدمة على الرغم من ادعائهم بتخلفه وبانتشار الفقر فيه؟! لنذهب معا إلى السطور التالية في محاولة لاستعراض الحال وسبب ما نتمنى أن يكون من مخططهم محال!!

صورة مختصرة حول العالم الإسلامي المعاصر

بتتبع ما تم نشره حول جغرافية وديموجرافية العالم الإسلامي، يمكن القول بأنه المناطق التي حباها الله بالكثير من الخيرات والكنوز الطبيعية والبيئية والبشرية بالغة التميز. ولكن البيانات بشأنه قد تضاربت بشكل عجيب.

ففيم يتعلق بعدد الدول الإسلامية نجد من يقول إنه يبلغ ثمانين دولة بنسبة 42. 2% من إجمالي دول العالم الـ 193، وفى دراسات أخرى يذكر أن عدد دول العالم الإسلامي تبلغ خمس وستون دولة فقط. وسوف نجد ف فقرة لاحقة عددا ثالثا مختلفا أيضاً.

غير أن هذا الاختلاف قد يرجع أصلا إلى تعريف الدولة الإسلامية أصلا، حيث يعرفها البعض بأنها التي تسكنها أكثرية تعتنق الإسلام، وأخرى تذكر أنها التي يذكر في مواثيقها الرسمية أنها دولة إسلامية، ورأى ثالث يشير إلى أن الدولة الإسلامية هي التي يدين رئيسها بالاسم وبالتالي تعتبر الدولة إسلامية تبعا لقائدها، كما نجد رأى رابع يقول بأن الدولة الإسلامية هي التي تعتبر عضو رسمي في منظمة المؤتمر الإسلامي التي أصبحت تعرف الآن بمسمى "رابطة العالم الإسلامي". ووفقا للتصنيف الأخير برز

الرأي الذي يقول بأن عدد الدول الإسلامية خمس وستين باعتبارهم أعضاء في رابطة العالم الإسلامي.

وفى آخر إحصائيات نشرها البنك الإسلامي للتنمية، أوضح أن الدول الإسلامية يبلغ عددها 56 دولة ,وذلك في عام 2014، بسكان يبلغ عددهم 1.7 بليون نسمة بنسبة 23%من إجمالي سكان العالم، حيث يتوقع، أن يرتفع عدد السكان في الدول الإسلامية إلى 1.9 بليون نسمة بحلول عام 2020. وذكر في تلك الإحصائيات أن منطقة آسيا تتركز فيها النسبة الأعلى من إجمالي مسلمي العالم (39.3%)، حيث تتركز أكبر تجمعات سكانية إسلامية تربو كل منها عن مائة مليون نسمة في أربه دول هي اندونيسيا (253مليون نسمة)، وباكستان (185مليون نسمة)، ونيجيريا (179مليون نسمة)، وبنجلاديش (159 مليون نسمة). أما ما يثير تعجبنا حقا في هذا الصدد، فهو أن مذابح "ميانمار" البشعة لإبادة آلاف مؤلفة من المسلمين فيها، تقع في دولة متجاورة مع تلك المناطق الإسلامية المكتظة بالمسلمين، ولنترك مهمة التأمل الاستنكاري والتعجبي لكل فطن!!!

ووفقا للتقارير الإحصائية المختلفة في هذا الشأن، فإن أعلى معدل نمو سكاني في العالم الإسلامي يحدث بين فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 24) عاما وهى المرحلة التي ترتبط بالعمالة والتشغيل والبناء وتحمل المصاعب مع الصحة والطموحات والقدرات البشرية واسعة الاستيعاب. وقد أشير إلى أن القوة العاملة هذه قد تضاعفت من 359 مليون عام 1990إلى 646مليون عام 2013. لكن الدول المعنية لا يبدو عليها مظاهر التقدم التنموي مع هذا حيث قد يرجع هذا إلى ظاهرة الهجرة الخارجية واستنزاف العقول والقدرات المتميزة. ومزيد من الأسباب سوف يتم عرضها في حينه.

ولقد تأكد في جميع الدراسات والتقارير والأبحاث المتخصصة أن الدول الإسلامية تتمتع بثروات ضخمة من البترول ومصادر الطاقة الأخرى كالغاز الطبيعي، وتنعم بمساحات هائلة من الأراضي الخصبة التي تدر أنواعا وكميات ضخمة من المحاصيل بالغة التنوع والتميز، بالإضافة إلى معادن نفيسة وقطع آثار وغيرها من موارد طبيعية يصعب حصرها.

هذا، وتشرف الدول الإسلامية متفرقة على نحو 18 بحر مشهور منها البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر والبحر الميت والخليج العربي.. الخ، كما تطل على المحيطات الثلاثة الرئيسية في العالم وهى الهندي والهادي والأطلسي، ويتغلغل في ربوعها أكثر من 250 نهراً مثل نهر النيل ودجلة والفرات، وحوالي 10 آلاف نهير، كما يذخر ذلك العالم الثرى بممرات ومضايق بحرية متعددة تتعدى 13 مضيقا منها مضيق هرمز وباب المندب.. الخ، بها أيضاً تنتشر العديد من البحيرات الرائعة مثل فيكتوريا وتنجانيقا وميلاوي وتوركتا، وفيها أيضاً تنساب رقراقة مياه قناة السويس التي تعتبر أهم منطقة ملاحية رابطة بين دول العالم أجمع، والتي أصبحت مثار حسد من بعض دول الجوار غير الإسلامية فأصبحوا يلهثون من أجل تشييد قنوات منافسة لها لسحب بساط التميز الملاحي بل والسياحي من مصرنا الحبيبة.

أما عن الديانة الإسلامية فقد أشير إلى أنها تمثل الديانة الثانية الأكثر انتشارا في العالم بعد المسيحية. غير أن خبير غير مسلم يدعى "فيتوريو فارمينتي" أكد في أحد التقارير التي أعدها أن أعدادا كبيرة من أهل الغرب أصبحوا يتحولون إلى الإسلام عقب كل فترات زمنية قصيرة متناقصة من الزمن، حيث لاحظ إنه في خلال الفترة 2008/2006)) كان يوجد معتنق جديد من الألمان للإسلام كل ساعتين، أي 12 معتنق ألماني جديد للإسلام يوميا، أي 350 مسلم ألماني جديد سنويا.

كما اعتبر الإسلام هو الديانة الثانية في بريطانيا، ونشر في كثير من التقارير الإخبارية المؤخرة أن المسلمين يمثلون أكبر ثاني قوة عددية سكانية بعد معتنقي المسيحية فيها.

ولو توغلنا في عرض المزيد، لتأكد لنا أن العالم الإسلامي يمثل قوة بشرية عددية واقتصادية واجتماعية ضخمة لا يمكن أن يستهان بها، وأن توصف بالتخلف بتلك السهولة إلا إذا كان الموجودين به قد أصبحوا كما تنبأ الحديث الشريف غثاء سيل يتهافتون على ملذات الدنيا، ويتهربون من كل ما هو جدي يرتبط بصحيح الرجال!!!

ومما يزيد من الشعور بالمرارة والأسى، أن تضيع القدس بقرار "ترامبي" أمريكي منفرد مباغت، في لحظة استمر فيها الكثير من المسلمين في الانشغال بصراعاتهم الطائفية

والدنيوية الكريهة، وكان يوم الأربعاء السادس من ديسمبر عام 2017م يوماً ثانياً حزيناً، تجددت فيه جراح الأمة الإسلامية، مع تجديد "وعد بلفور" البريطاني الماضي بوعد "ترامب" الأمريكاني الحالي.. ولا عزاء للجماعات التي أطلقت على نفسها مسميات مختلفة كلها تنتمي إلى القدس ولبيت المقدس، بينما ركزت كل اهتماماتها على تدمير الجيوش العربية وعلى رأسها الجيش المصري الباسل، حيث افتضح أمرها وأمر غيرها من الجماعات التي تدعي غيرتها على الإسلام ومؤسساته، بينما تلاشت أضوائها وأدوارها التي توقعنا انتفاضاتها للزود والدفاع عن ثاني القبلتين الإسلاميتين!

والتزاماً بالتوجه الاقتصادي (غير السياسي) لكتابنا الحالي، لن نتوغل في ذلك الحدث الأخير الموجع لقلوب المسلمين والمسيحيين معاً، لننتقل إلى الجزء التالي لنتباحث معاً بنظرة تحليلية أكثر عمقا وتوغلا الأسباب المحتملة والفعلية التي يصنف العالم الإسلامي باعتباره أكثر بلدان العالم بؤرة للتخلف والفقر، في وقت تطلع إليه العيون الجشعة متربصة للانقضاض عليه سلبا لخيراته واستهانة بضعفه وقلة حيلته.

لماذا يتخلف العالم الإسلامي رغم ثرائه بالموارد وتميزه بالمنهجية وتمتعه بخشونة التحمل؟!

ثار هذا التساؤل في ذهني، وظل يطاردني ويصيبني بحيرة موجعة منذ كنت استكمل دراستي للدكتوراه في الاقتصاد في بريطانيا في منتصف الثمانيات. وقتها لم أقل أبدا مقولة محمد عبده "رأيت مسلمين بلا إسلام" ولم تدر في خلدي عبارته الشهيرة التي ابتلع طعمها كثير من المنبهرين بغربية أو أجنبية كل شيء وأي شيء، فطوال السنوات الخمس التي قضيتها في ذلك البلد الأوروبي المبهج في كل مظاهره التقدمية، لم تغب أبدا عن الفطنة المتأملة بمنتهى الحيادية كل تلك المفارقات الكثيرة التي كنت ألمسها بين مخادعات الظاهر، وأمراض الباطن، فالرفاهية ليست بالاقتناء اللاهث المستمر للأفضل من مباهج الحياة، لأن كثير من مقدرات المعيشة تسلبها من ملاكها قصرا وإجبارا عاجلا أو آجلا بمرض أو بموت أو بفراق. كما لاحظت أن مواطني تلك الشعوب المتقدمة تتمتع بأوقات أجازات كثيرة وأن المتواجدين هناك من المصريين – على سبيل المثال – كانوا يعملون بمجهودات

مضاعفة، وبجدية أكثر صرامة، بل وكانوا يظهرون تميزا حتى على أصحاب البلد الأصليين في كثير من الأحيان، ولنا في ذلك الكثير من النماذج أمثال الدكتور أحمد زويل والدكتور مصطفى مشرفة والعالمة نبوية موسى وغيرهم الكثير والكثير.

ولم استطع أن أتعرف هناك على الإجابة كلها وان كنت قد لاحظت بعض منها من خلال معايشتي للمبعوثين وأهل المهجر، ومقارنتي لحالهم الجاد القاسي في بلاد الغربة، بما كانوا يعيشونه في بلادهم التي تسرف في تدليلهم!

وبمزيد من الدراسة وتقصى الأسباب وتحصيل الأدلة، يمكن أن نسرد فيما يلي ثلاث مجموعات رئيسية من الأسباب التي كان لها أثرا معنويا كبيرا في الإبقاء على تلك المكانة المتدنية للعالم الإسلامي بين بقية دول العالم.

المجموعة الأولى: عوامل عقائدية

أولا، ليس كل مسلم بالاسم أو بالوراثة يطبق بالضرورة تعاليم دينه. فحتى في عهد النبي ﷺ وجدت فئة المنافقين والمذنبين، لكن في عصرنا الحديث، ومع زيادة مبهجات الدنيا والانفتاح على العالم الخارجي وتطور العادات والتقاليد، شباب والبالغين يميلون إلى التمرد على ما يرونه قيودا على حياتهم، وصاحب ذلك انتشار الفساد بمختلف أنواعه، والمعاملات الاقتصادية والمجتمعية المحرمة التي تعرض المجتمع كله لعقاب إلهي شديد كما ورد في كثير من الآيات القرآنية مثل قوله تعالى ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ (الروم: 41).

وكلنا نتذكر ما حدث للمؤمنين في هزيمة أحد نتيجة لمعصية الرماة للنبي محمد ﷺ بعدم مغادرتهم مكانهم حتى لو انتصروا إلا بعد أن يأذن لهم، لكنهم عصوا وسارعوا إلى مغانم الحرب فحولوا النصر إلى هزيمة وأرواح متطايرة. وعلى غرار ما حدث آنذاك، نجد أعداد متزايدة من مسلمي اليوم يلهثون وراء مغريات الدنيا تاركين ضروريات المعايش خلف ظهورهم، وتجاهلوا طاعة الله وإتباع تعاليمه، فأصبحوا مثل غيرهم لا ميزة لهم.. وفى تلك الحالة، فإن عدالة الخالق أن لكل مجتهد نصيب وأن الله لا يضيع أجر من أحسن

عملا خاصة أن العمل المعنى هنا يتعلق بأمور الدنيا، فأعطى الله الأفضل من الثمرات لمن كان أكثر جدية في غرسها وحصادها حسنا في استغلالها، وللأسف كانوا في غالبيتهم غير مسلمين.. ولو تابع الباحثين والقراء تاريخ أمريكا لوجدوا أنها حقا تستحق الزعامة العالمية التي نشاهدها الآن لأنها حظيت بالريادة في الغالبية العظمى من اكتشافات واختراعات وتقنيات العصر الحدث بالغة التقدم والتي ينعم العالم كله باستخدامها.

ثانياً، التعددية المذهبية والطائفية المبتدعة والانقسامات المتزايدة التي أصبحت تجعل من العالم الإسلامي دويلات متشرذمة منشغلة بصراعاتها الداخلية، ويزيد من حدتها صراعات الكبار على مناصب القيادة والسلطة، وانشغالهم بها عن أداء مهامهم الرئيسية في رعاية شعوبهم. ومن أبرز الصراعات الطائفية ما يحدث بين الشيعة والسنة، وبالتالي بين الدول بل والمناطق ذات الأغلبيات السكانية من كل من تلك المذاهب. وذلك مع تزايد مذاهب ومسميات أخرى مبتدعة كثيرة كالبهائية والصوفية والوهابية... الخ مما يزيد من الانقسامات المهدرة للطاقات والمدمرة للتوحد في الصف الإسلامي حتى في الجانب الثقافي والمعرفي منه.

ثالثا، تعتبر اللغة العربية هي لغة القرآن واللغة الأصيلة للإسلام والمعبرة عن تعاليمه وتوجيهاته جميعها. وعلى الصعيد العالمي، تبين إنه توجد نحو سبعة آلاف لغة من بينها اللغة العربية. ومع هذا تشير البيانات المتخصصة إلى أن هناك 74 دولة تستخدم اللغة الانجليزية كلغة رسمية لها (وهى الدول الأنجلو سكسونية) و 51 دولة تتحدث الفرنسية (وهى الدول الفرانكفونية)، و 23 دولة تتحدث بالاسبانية وهذا يعنى أن هناك 148دولة على مستوى العالم لا تتحدث بالعربية ولا تستخدمها في عمليات التعليم الديني، ناهيكم عن الدول الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية كإيران وتركيا والدول المنفصلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وبنجلاديش ونيجيريا وغيرها من الدول التي يتواجد فيها المسلمون بكثافات عالية.

وحتى في الدول العربية الناطقة رسميا باللغة العربية، أصبح كثير من مواطنيها يتباهون بعدم إتقانهم لتلك اللغة الراقية، باعتبارها لغة متخلفة، ويركزون كل جهودهم

على إتقان اللغات الأجنبية، حيث زاد الأمر بؤسا في الآونة الأخيرة مع تنامي النظام العالمي الجديد والانفتاح اللامحدود على العالم الخارجي، وجموح أحلام الشباب للسفر والهجرة إلى دول الغرب المتقدم، وبكل تأكيد فإن إهمال تعلم اللغة العربية يعرق الفهم والاستيعاب الصحيحين للكثير من التعاليم الإسلامية خاصة الواردة بنصوص القرآن والسنة والفقه باللغة العربية الفصحى.

رابعا، الفهم القاصر والخاطئ للكثير من التعاليم الإسلامية خاصة المتعلقة بالتعبد والمعاملات مع الغير، حتى أن كثيرون تجاهلوا أو أهملوا في حق العبادات المتمثلة في العمل والإنتاج وفضلوا الزهد والاكتفاء بأداء فروض الصلاة وواجبات التعبد الأخروية فقط، ولم يسعوا ليكونوا بالفعل مؤمنين أقوياء، ليس بالسلاح والصراع وإراقة الدماء، لكن بالعلم وبإتقان العمل وبفعالية الإبداع وتحقيق التميز التنافسي الذي يميزهم على غيرهم ويخلصهم من رق التبعية الشاملة للغير. وزاد الطين بلة، الفتن الكؤود التي تنامت بشدة في السنوات الأخيرة مع ظهور الحركات التكفيرية والإرهابية والعصبية متعددة الأطراف والمسميات والتوجهات، وللأسف كلها خرجت من بين المسلمين، ووجهت لحصد أرواح المسلمين أيضاً!!!

خامسا، قصور كبير لي في الدور التعليمي والتوعوي للدين الصحيح، وظهور دين مبتدع بشرى موازى وفئة علمانيين قوية الشكيمة لا يستطيع الجانب الدعوى المسئول على مواجهتها وتصحيح ما تنشره من معاصي وأخطاء، مع انتشار الفن الهابط، والتهوين من التعليم الديني والهجوم المتزايد على رموز الدين ومؤسساته، وتبادل الاتهامات والتلاعب بباب الاجتهاد فأصبح غير المتخصصين يقتحمونه بلا ضابط ولا رابط، مما تسبب في تشويه الأصول الدينية الصحيحة ويزيد من صعوبة استخدامها بشكل موضوعي صحيح في التطبيقات المعيشية الفعلية.

المجموعة الثانية: عوامل استعمارية وتفتيتية

أولا، فقد منى العالم الإسلامي كله بحملات استعمارية بغيضة تسببت في تشويه الكثير من المعارف الدينية الأصيلة، وفرض الثقافة الغربية المرتبطة بالدول الاستعمارية،

وحتى بعد الحركات التحررية الجماعية فيما بعد، ظلت مظاهر التبعية والتأثير الاستعماري الغربي ملتصقا بالمدارك ومتغلغلا بالعقول.

ثانياً، المخطط الاستعماري المعاصر لإعادة تقسيم منطقة الشرق الأوسط وإلغاء المنطقة العربية تماما من قبل حيتان استعمارية متعددة الفكوك المفترسة فالغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يريد "شرق أوسط كبير أو جديد"، وإيران تريدها "شرق أقصى فارسي"، وتركيا تطمح في استعادة الخلافة العثمانية في ثوبها المعاصر، والأكراد يتقاتلون لإقامة دولة مستقلة موحدة لهم تستوعب المتواجد منهم في تركيا والعراق وسوريا ولبنان، ونجد أيضاً ما حدث من انقسام فعلى في السودان، وما حدث من قبل نتيجة للحرب الإيرانية العراقية طويلة السنوات، التي تحولت إلى غزو عراقي للكويت، ثم غزو أمريكي للعراق ثم انتفاضات ثورية جماعية سميت بثورات الربيع العربي لتنتهي بتمزيق لليبيا ثم تفتيت لسوريا التي أصبحت تتناهبها العديد من القوى الكبرى المتكالبة عليها للفوز بخيراتها وهى القوى الإيرانية والتركية والروسية والأمريكية والأوروبية أيضاً بمساعدة حلفاء مشبوهي النوايا من بين الدول العربية ذاتها (!!)، ومازالت المحاولات الوحشية تدور هنا وهناك متربصة بمصر وببقية دول الخليج. وبكل تأكيد فهذا كله تسبب في تدهور اقتصاديات المنطقة وتحويل حتى الغنى منها إلى اقتصاديات ذات وضع حرج بالفعل.

ثالثا، تنامي أشكال مستحدثة أكثر خطورة من الاستعمار المباشر والاحتلال المسلح في قوة سيطرته على ثقافات المجتمعات المضيفة والهيمنة على مصائرها الاقتصادية والسياسية وغيرها، مثل الدراميات المستوردة ذات التوجهات المدمرة للعلاقات والناشرة للعنف والمثيرة لحب الصراعات والبلطجة والدمويات، والقوى الناعمة المدمرة كالإعلام المضلل بكل أشكاله التي ساهمت كثيرا في إثارة الصراعات والفتن وفى الابتعاد أكثر وأكثر عن اتباع دين الله الصحيح.

رابعا، الاستعمار التعليمي، من خلال إحلال الأسلوب التعليمي الغربي العلماني البحت محل التعليم الشرقي القائم على ركائز الأخلاق والمبادئ الدينية الصحيحة، ويدخل في هذا المنح الدراسية والبعثات التعليمية إلى الخارج التي تنامت معها إيجاد فئة

من المواطنين لا تشعر بأي انتماء إلى وطنها الإسلامي الأصلي، وتميل إلى اتباع الدول المنجهية غير الإسلامية ليس فقط في معايشهم وأنشطتهم الذاتية، لكنهم كانوا وسائل نشطة لنقل الثقافات الغربية بالتركيز على العادات السلبية المرفوضة دينيا أكثر من الاستفادة بالمتضمنات الإيجابية الدافعة للتقدم في تلك الدول.

المجموعة الثالثة: عوامل اقتصادية وسياسية

أولا، لسبب، أو لآخر، **بدأت أعداد متزايدة من المسلمين في الانجذاب إلى الحياة السهلة المريحة الكسولة**، وتنفر من بذل جهود كافية لتحقيق استقلالية اقتصادية في حدها الأدنى المقبول، حتى أصبحت الغالبية العظمى من دول العالم الإسلامي مجتمعات ذات طبيعة استهلاكية بذخية احتكاكية ترفية غير رشيدة، وساعد على هذا التوجه، ثراء كبير لدول الخليج، والعمالة المصرية وغيرها التي عملت بتلك الدولة فأصبحت تكون طبقات أكثر تميزا عن بقية طبقات الشعب الكادحة، وقد تسبب هذا في المزيد من التواكل والاعتماد على الاستيراد والبذخ الاستهلاكي، في وقت تتسع فيه طبقات المعدمين الذين يقتاتون من صناديق القمامة مع بقية الحيوانات الضالة، ولقد حذرت الآيات الكريمة من ذلك الإسراف البذخي ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الإسراء: 27)، وبالتالي قلت بركة الأرزاق، وزاد الإنفاق العام على الإيراد العام فتضخمت المديونات التي تزيد من شدة التبعية للدول الدائنة والمنظمات العالمية الدائنة التي تتبع أصلا لتلك الدول غير الإسلامية عادة.. وأصبح المسلمون المعاصرون ينطبق عليهم صفة "غثاء السيل" التي وردت في حديث نبوي صحيح عن أولئك الذين يحبون الدنيا ولا يهتمون إلا بالحياة فيها.

ثانياً، التوجه والتطبيق الاستعماري للنظريات الاقتصادية، حيث بدا ذلك بمنتهى الوضوح من تطبيق مبادئ مدرسة التجاريين التي تقوم على توجهات كلها تهدف إلى تحصيل ثروات الشعوب الأخرى من أجل زيادة الثروات الخاصة بالدول الصناعية، باعتبار أن قوة الدولة تكمن في ما تحوذه من ثروات من المعادن النفيسة، وطالما أن ممتلكات العالم من تلك المعادن ثابتة، فإن زيادة قوة اقتصاديات الدول الصناعية لابد أن يكون على حساب سحب المستطاع من قبل الدول الأخرى.

وعلى نفس النهج، سارت وتطورت الكثير من النظريات الاقتصادية المتتابعة مثل نظريتي قارب النجاة ونظرية الفرز والانتقاء والاستبعاد، ونظرية أخلاقيات الموقف.. وحاليا نظرية العولمة والتنمية المستدامة.. ومازال القادم محملا بالصدمات، خاصة مع المخططات المستمر تطبيقها لتدمير منطقة الشرق الأوسط كلها. بعد التهام المنطقة العربية كمواضع أكثر ضعفا وأسهل التهاما كما يتراءى لهم.

ثالثا، هذا، ولقد **تطور العالم المتقدم ليصبح رائدا أيضاً في عالم المعرفة والتقنيات** سريعة التطور ومعقدة الإنتاج والاستخدام، ومع هذا، ظل العالم الإسلامي تابعا، يكتفي بالشراء، وبالتدريب والاسترشاد بخبرائهم، فازداد حجم الإنفاق العام زيادات ضخمة، وفى ذات الوقت ازدادت دخول الدول المنتجة لتقنيات العصر زيادات ضخمة، وأدى هذا بطبيعة الحال إلى اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مجتمع ديناميكي يعمل بلا كلل ولا ملل، وعالم أمره ربه بالعمل والدمومة فيه، فأهمل وتراخي.. وازداد تبعية وخضوعا، وتخلفا.

رابعا، وطبعا فقد تسبب ما سبق في المزيد من التبعية التعليمية، فبدأت المؤسسات التعليمية الأجنبية الخاصة تقتحم البلدان الإسلامية وتزيح المؤسسات الوطنية لتحل محلها بثقة التميز التنافسي الكاسح، وصحب ذلك ارتفاع رسوم التعليم، وخروج الكثيرين من المواطنين من حلبة التعليم لضيق ذات اليد ـ فتسبب هذا في ازدياد معدلات الأمية التي تعتبر من أسوأ مظاهر التخلف في أي مجتمع.

خامسا، نظريات التنافسية ذات النوايا الاستعمارية المؤكدة: ومنها نظرية المزايا النسبية، ونظرية الوفورات النسبية التي تقوم كلها على استهداف الإبقاء على الدول النامية (وغالبيتها إسلامية) كدول زراعية ومنتجة للمواد الأولية بحيث تستغل كمصدر لضخ احتياجات الدول الصناعية مما تمتلكه من موارد أولية وتصديرها لها كمواد خام بأقل الأسعار، بحيث تعود وتستوردها كمنتجات تامة التصنيع بمقابل أسعار باهظة، وهكذا، تظل الدول الصناعية محتكرة للسوق العالمية ومحتفظة بدور المتحكم التوجيهي في جميع شئون الدول المستوردة ذات الطابع الاستهلاكي.

سادسا، سياسة فرق تسد، ضرورية لضمان حالة الاحتكار للسوق الغربي واستئثاره بأكبر قدر من المكاسب الدولية في ظل المنافسة الشرسة.

وما سبق يعتبر غيض من فيض لا ينتهي من الأسباب العديدة والمتشابكة والمتنامية بالتعاقب من مسببات تعتبر بمصايد وفخاخ شديدة القسوة نصبت للعالم الإسلامي بمهارة وخبث ودهاء، وتقبلتها الدول الإسلامية بصدر رحب!!!

وللتخفيف عن وطأة ذلك الواقع التشاؤمي الأحمق لحال عالم إسلامي كان لتوحده يسمى أمة، حباها الله بكل دواعي العزة والكرامة والهيمنة، فتنازل عنه راضيا بفتات يلقيها الغير له، نختم كتابنا بعرض سريع طريف لما ورد في كتاب المقدمة لابن خلدون من عوامل ضرورية لأي نظام ناجح والتي تمثلت في مجموعتين اشتقهما من عالمين سابقين هما الموبذان بن بهرام، وأنوشروان. وقد لاحظنا أن تلك العوامل تأخذ شكل دائرى إيجابي بما دفعنا إلى تفضيل تسمية تلك الدوائر بالحلقات المتكاملة للنظام الرشيد، أو الدوائر الخلدونية للنظام الاقتصادي الإسلامي الرشيد. وفيم يلي نعرض أشكالها ونبذة عن فكرتها لتكون خير مسك لختام ذلك العرض المكثف للعديد من القضايا الاقتصادية في أشكالها المتعددة كمفاهيم ونظريات وتطبيقات.